

الكتاب:

الرؤى والأهداف الخاصة بالمدن الوسيطة: التوسط بين مفهوم التحضر والتنمية
الطبعة الثانية

الفهرس

أ- الأحداث السابقة لجلسة اليونسكو التي ناقشت أعمال برنامج CIMES بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين
وأعمال برنامج CIMES بالتعاون مع جامعة Lleida بأسبانيا.
تقرير عن مؤتمر HABITAT الذي انعقد 1996 وملخص بالأعمال السابقة: ملخص وجدول # 1.

ب- القواعد التي تحكم استيعاب مفهوم التوسط العمراني الحضري من خلال المعنى العام للتمدن والتحضر.

ب1- مقدمة عامة لمفهوم التوسط الحضري.

أ- تحسين المفهوم التقليدي الجامد للمدن المتوسطة الحجم.

ب- الدور الأساسي الذي تقوم به هذه المدن على اعتبار أنها كيانات نشطة في حد ذاتها.

ج- الأبعاد النوعية والإقليمية والوظيفية للمدن الوسيطة.

ب2-

1- الطبيعة الخفية أو المنسية للبعد العالمي الخاص بمفهوم التوسط الحضري.

2- غياب مفهوم المدن المتوسطة الحجم والمدن الوسيطة في جميع أنحاء العالم.

3- غياب الرؤية الشاملة للتنوع في المجال الحضري الوسيط.

4- أهمية فهم العلاقة بين المدينة والمقاطعة أو الإقليم التابع كمفتاح لاستيعاب مفهوم "الجمع بين خصائص العالمية والمحلية".

5- نظرة على مركزية وترابط حركة النقل الخاصة بالمدن التابعة لبرنامج CIMES والظروف المحيطة بها والخصائص التي تميزها.

6- التوزيع وظروف السوق والوظائف التجارية داخل الكتلة الحضرية.

7- المركزية الرمزية والوظيفية للمواقع الأثرية والأماكن التراثية.

8- القدرة على التحكم في المناطق الحرة المحيطة أو المناطق المركزية أو كلاهما، ومدى التلاحم الاجتماعي القائم بين هذه المناطق.

9- قياس معدل ونوعية الخدمات المقدمة، وإمكانية استفادة قطاعات السكان المختلفة منها.

ب3-

1- اعتماد حياة المدن التابعة لبرنامج CIMES على شبكات العمل الحضرية أو الإقليمية التي تشارك تلك المدن في تشييدها وتنفيذها أو كلاهما.

2- اختلاف شبكات العمل الخاصة بالمدن اختلافا كبيرا، وأخذ المدن الأكبر في الحسبان، والأخذ بنظام معين في تطويرها يبدأ من أسفل إلى أعلى وتطبيقه أولا على المستوى المحلي.

3- كيفية الإطلاع على المواقع الالكترونية الخاصة بشبكات عمل المدن الوسيطة والهيئات المحلية.

ج- وجهات النظر والأهداف الخاصة بمفاهيم التوسط، والتحضر، والتنمية

ج.1- لماذا نتحدث الآن عن المدن الوسيطة؟

ج.2- ماهية برنامج CIMES وماهية الخطط التي يتضمنها؟

ج.3- رؤية عامة للمدن الوسيطة، وماهية الخصائص التي تميزهم وما هو الهدف الذي تسعى تلك المدن إلى تحقيقه؟

ج.4- نظرة شاملة على عنصر التنوع، ووصف تفصيلي لبرنامج CIMES.

ج.1.4- دراسة النماذج والأشكال والمخططات الأرضية.

ج.2.4- المساحة وحجم السكان- السياق والأبعاد.

- ج.3- الآثار والرموز والمعالم الحضرية.
ج.4- مشروعات التخطيط العمراني الحضري.
ج.5- مستقبل البرنامج وخطوط العمل.

ج6- التخطيط العمراني الحضري على مستوى المدن الوسيطة وأهداف العمل.

- د- الوثائق والمراجع = د1+د2 إعلان Leida 1999، وإعلان بيروت 2006.
تشتمل المراجع على جزء خاص حررته TERRITORIA >.
هـ- المسح والدراسات = ه1+ه2 يشتملا على المسح الخاص بالمدينة الأولى
و- الأشكال والجداول = 12 شكل وجدولين (ج1= القائمة، وج2- CAMES+/-).
ز- مسرد الكلمات = تقريبي
نسخة: 2010/04/15.

الاعتبار بمناطق عمرانية أخرى: المدن الوسيطة
Carmen BELLET SANFELIU
الأمين الفني لبرنامج CIMES
قسم الجغرافيا وعلم الاجتماع- جامعة Lleida
C.Bellet@gesoc.udl.es

Josep Maria LLOP TORNE
مدير برنامج CIMES
Lleida
أستاذ التخطيط المعماري والحضري بجامعة
Jmllop@geosoc.udl.es

1- لماذا يتعين علينا الحديث عن المدن المتوسطة أو الوسيطة؟

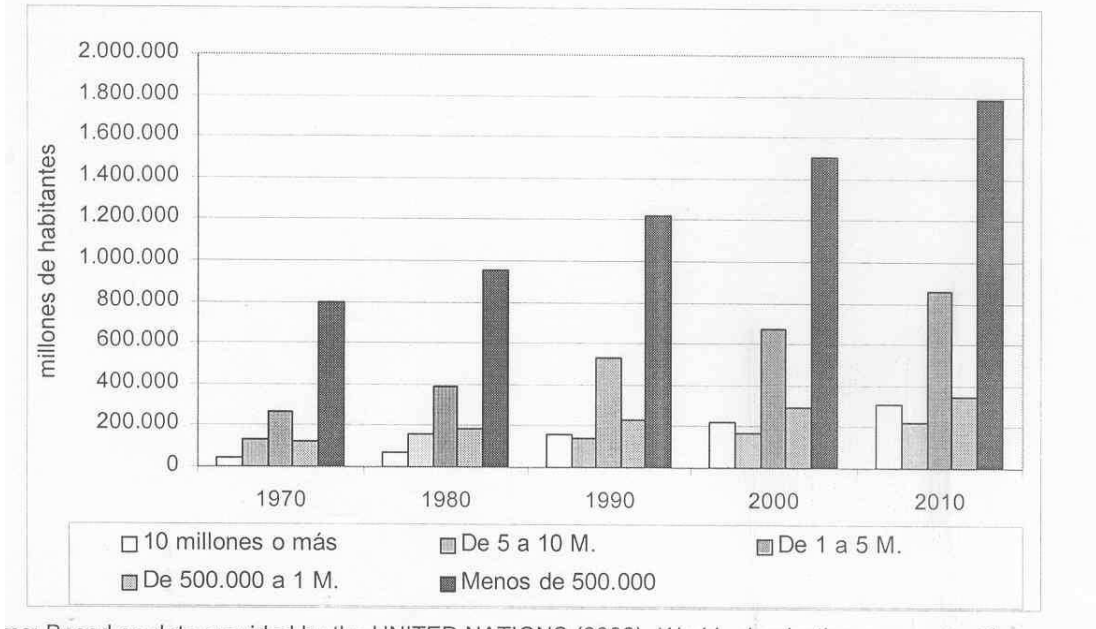
عندما نشرع في الحديث عن عمليات التخطيط العمراني الحضري ونتائجها، وعندما نستخدم مصطلح "المدينة" فإننا بذلك نشير إلى التجمعات العمرانية الكبرى بصفة عامة. ويرجع ذلك إلى أنه قد تمت دراسة ملف المدن الكبرى بصورة وافية، وأن المدن الكبرى هي المدن المعروفة بصفة عامة والتي دائما ما تكون قبلة للأنظار أو محلا للانتقاد. ويرجع ذلك أيضا إلى أن المدن الكبرى نالت الكثير من الاهتمام عن طريق تصويرها وتجسيدها بكثرة في عالم الأفلام السينمائية ووسائل الإبداع المختلفة بالإضافة إلى كافة الوسائل المسموعة والمرئية. ويقول David HARVEY أننا نميل عند دراسة هذه المدن إلى استخلاص كافة الحقائق المتعلقة بكل ما هو عمراني، فتلك المدن تيسر الإطلاع على الكنايات والأسرار الخاصة بكل ما هو حضري. وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي تضطلع بها تلك المراكز، فإنها تلقي بالضوء على جزء يسير من الظواهر الحضرية.

توضح البيانات الخاصة بالأمم المتحدة لعام 2000 أنه توجد حوالي 20 مدينة فقط يسكنها أكثر من 10 مليون نسمة، بينما توجد 31 مدينة أخرى يقطنها ما بين 5 إلى 10 مليون نسمة (تقرير الأمم المتحدة لعام 2002). ونجد على أرض الواقع أن مدن معدودة تضم نسبة ضئيلة جدا من مجموع سكان الحضرة في العالم: فالمدن التي يسكنها أكثر من 10 مليون نسمة تضم 7.9% من مجموع سكان الحضرة في العالم، والمدن الأخرى التي يقطنها ما بين 5 إلى 10 مليون نسمة تضم 5.9% أخرى. ولذا فإن التجمعات الحضرية الكبرى تشكل قطاعا خاصا بذاته لا يملك الثقل المطلوب داخل السياق العالمي الخاص بسكان الحضرة.

تعيش الأغلبية الكبرى لسكان الحضرة في العالم في مدن صغيرة أو متوسطة الحجم، وجدير بالملاحظة أن تلك المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لها الغلبة العددية وذلك عند مقارنتها بالمدن الأخرى. وقد أورد المصدر السالف ذكره أن حوالي 62.5% من عدد سكان الحضرة في العالم يعيشون في مدن تضم أقل من مليون نسمة.

تتواجد تجمعات حضرية كبرى من جانب، وعلى الجانب الآخر توجد مراكز لتجمعات حضرية أصغر، وفي الوسط نجد مدن متوسطة الحجم تقوم بدور الوسيط بين الاثنين. ونظرا لتواجد هذه المدن المتوسطة بين طرفين شديدي التناقض، يسود اتجاه لتعريفها بصورة سلبية: فلا يمكن وضعها في مصاف المدن الكبرى ولا في مصاف المدن الصغرى. ويبرز هنا سؤال يتعلق بحجم هذه المدن وصعوبة تحديده، وذلك لأن لكل سياق ظروف بعينها تختلف تمام الاختلاف عن أي سياق آخر. وترتب على ذلك أن النموذج الذي يمثل مدينة متوسطة الحجم أو ما يطلق عليه مدينة وسيطة في أوروبا مثلا قد يتوافق مع نموذج مدينة صغيرة أو متناهية الصغر وردت ضمن السياق الخاص بالصين أو الهند حيث يوجد العديد من المدن التي يقطنها أكثر من مليون نسمة.

شكل 1- التطور الحادث في عدد سكان الحضر تبعا لحجم النواة العمرانية



Source: Based on data provided by the UNITED NATIONS (2002), W. U. (2001), and FAO (2001).

المصدر: البيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 2002، توقعات التطور الحضري العمراني في العالم: نسخة 2001.

من الصعوبة بمكان تحديد الغرض الذي ترمي إليه هذه الدراسة عن طريق استخدام معايير كمية صارمة. فالمدن الوسيطة أو متوسطة الحجم لا يتم تعريفها تبعا لحجم التعداد السكاني الخاص بها أو تبعا لأبعاد محددة تتعلق بالسياق الجغرافي لتلك المدن فحسب، بل يتعين علينا أيضا أخذ الوظائف التي تقوم بها تلك المدن في الاعتبار عند القيام بتعريفها. ويتمثل ذلك في الدور الذي تلعبه تلك المدن كوسيط مثلا في تبادل البضائع وتدفق المعلومات وتبادل أحدث ما توصل إليه العلم في مجال الاختراعات ونظم الإدارة، وذلك بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية التي تقع ضمن نطاق تأثيرها، بالإضافة إلى المراكز والمناطق الأخرى التي تبعد عنها بمسافات صغيرة أو كبيرة. والقيام بتلك المهام يكون بالتوسط بين المناطق المحلية/ المقاطعات التابعة من ناحية وبين المناطق الإقليمية/ الوطنية من ناحية أخرى، وربما يتعدى الأمر ذلك ويصل إلى التوسط بين تلك البقاع ومراكز أخرى عالمية.

لقد بدأ استخدام صفة المتوسط أو الوسيط أو كلاهما لأول مرة في الدوائر العلمية في منتصف الثمانينات، وقد توسع المعنى الخاص بتلك الصفة وتعمق، وبمرور الوقت حل مصطلح جديد له نفس الدلالات والمعاني (المدن الوسيطة أو المتوسطة) محل المصطلح القديم (المدن متوسطة الحجم) (GAULT, M, 1989; J.c., et alt., 2003). وقد كانت عوامل الأبعاد وحجم التعداد السكاني والامتداد الطبيعي للمدن هي تحديدا المتغيرات التي ساهمت في وضع حدود للمدن المتوسطة الحجم أو تعريفها أو كلاهما، إلا أن الأخذ بتلك المتغيرات في العصر الحالي يمكن وصفه بالتحجر والجمود. وعلى الجانب الآخر تقدم مصطلحات المتوسط أو الوسيط أو كلاهما ثلاثة أبعاد جديدة:

- أضافت تلك المصطلحات فكرة جديدة تقول إن إمكانات أي مدينة وأهميتها لا يرتكن بصورة أساسية إلى حجم التعداد السكاني الخاص بها، بل يعتمد بشكل أساسي على الكيفية التي تتفاعل بها تلك المدينة مع العناصر الأخرى الموجودة داخل نظامها. ويتمثل ذلك في قدرتها على خلق علاقات قوية مع البيئة المحيطة وتكوين شبكة للعمل، وفاعلية الخصائص التي تميز تلك الشبكة.

-أضافت تلك المصطلحات قيمة جديدة وأدخلت مفاهيم جديدة تتسم بالفاعلية والاستراتيجية تقدم بدورها إمكانات جديدة لتحقيق الذات وتعزيز فكرة المدينة-المنطقة، وتمهد أيضا الطريق لقيام علاقات على كافة المستويات الإقليمية والوطنية وحتى الدولية أو تعزيزها أو كلاهما.

تتضمن أيضا تلك المصطلحات إحلال سلسلة المفاهيم المتحجرة والنظريات الكلاسيكية التي توارثتها الأجيال فيما يتعلق بالنظام الحضري وإبدالها بمفاهيم جديدة تنسم بمزيد من الانفتاح والحركة والفاعلية (DEMATTEIS, G., 1991).

عندما نبدأ في تعريف مفهوم المدن الوسيطة ، فإننا نلجأ إلى استخدام أشد المصطلحات غموضا وذلك على الرغم من كونه حقيقة عالمية، فنحن نذكر بالكاد تعبير البنية الحضرية عند تعريفنا لمفهوم المدن الوسيطة. فالمدن الوسيطة تحوي بداخلها مجموعة من الحقائق التي تنسم بتمام التنوع والانتشار والموجودة في كل المجالات تقريبا، إلا أن أحدا لم يلاحظها بنفس الدقة المتبعة مع نظائرها في المجتمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. وعلى النقيض من سمات القوة والعالمية التي تنسم بها المجتمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية بالإضافة إلى تملكها أدوات للتوسط على أعلى مستوى، نجد أن الدور الذي تقوم به المدن الوسيطة يظهر بصورة ضئيلة وعلى استحياء وسط هذا الخضم الهائل من القوة والعالمية.

فالمدن الوسيطة ما هي إلا أماكن نكتشفها عندما نلقي بنظرة محددة على مقاطعة ما، أو بتعبير أدق هي "المدن الأخرى". فهي مدن تنسم بمزيد من الهدوء وتتمتع بصفات تتناقض مع الجانب الحيوي والمجنون الذي يميز أسلوب الحياة في المدن العالمية الكبرى والتجمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. وهذا الوجود الهادئ أو لنقل السري لتلك المدن (لم تصل بعد لمرحلة العزلة) جدير بأن يجعلها خافية على الساحة الدولية ما لم تشملها دراسة مناسبة بالبحث والتمحيص أو يتولاها باحث كفاء في حالة تعذر قيام مثل هذا النوع من الدراسات. وما يلي ذكره هو بالتحديد واحد من أهم أهداف مشروع (CIMES) الخاص بالمدن الوسيطة والتخطيط الحضري بالعالم: أن يلقي مزيدا من الضوء على تلك المناطق من العالم، وأن يبرز خصائصها للعالم أجمع، وأن يوضح العناصر المشتركة بين تلك المدن والعناصر الأخرى التي تختلف فيها، وأن يدرس عن كثب التنوع الذي تمتاز به تلك المدن.

2-ما هو برنامج (CIMES) وماذا يتضمن؟

إن برنامج (CIMES) الخاص بالمدن الوسيطة وعمليات التخطيط الحضري بالعالم والذي ينظمه مجلس مدينة Lleida ، بأسبانيا ، ويشرف عليه الاتحاد الدولي للمعماريين، وبرنامج (MOST-UNESCO) التابع للأمم المتحدة، قد نشأ عام 1996 بهدف تحقيق التالي:

- 1-خلق مجال مؤسسي يتسم بقدر كبير من الحرفية لمناقشة برامج العمل في المدن الوسيطة والعمل على تنفيذها.
- 2-النظر في الدور الذي يلعبه التخطيط المعماري والتخطيط العمراني الحضري في هذه المدن وذلك ضمن إطار العولمة وفي ظل تسارع عملية التحضر على مستوى العالم.
- 3-تأسيس شبكة للتعاون على مستوى العالم يشترك فيها أعضاء البرنامج، وتعتمد على تبادل المعلومات والخبرات والمعايير الفنية وخبرات العمل.

يسعى البرنامج بذلك إلى تأسيس شبكة للعمل وذلك لتعزيز التعاون وتقوية أساليب النقاش وطرق تبادل المعلومات بين الخبراء الفنيين، والمهندسين وأساتذة الجامعات العاملين في مجال التخطيط الحضري بالمدن الوسيطة. ويهدف إطار العمل المذكور إلى إنجاز المزيد من الأعمال وتعزيز الروابط والصلات بين أعضاء البرنامج، وإلى منح الأعضاء الحرية الكافية لتبادل الخبرات والتعليق عليها.

تعمل ثلاثة مجموعات مختلفة على تنظيم وتطوير البرنامج:

- فريق إدارة العمل بالبرنامج ويتكون من مجموعة الموقعين على هذه المقالة.
- فريق العمل ويتكون من 240 شخص ينتمون إلى مهن مختلفة (معماريين، وفنيين متخصصين في مجال التخطيط الحضري، وعلماء جغرافيا وعلماء اجتماع، وعلماء سياسيين... الخ). ومن وقت لآخر يؤخذ باستشارة أعضاء فريق العمل وذلك فيما يتعلق بمنهج العمل والاستراتيجية المتبعة والنتائج المحققة.
- فريق يتكون من 96 شخص معاون (ويتضمن مجموعة من المهندسين المحترفين العاملين بمجال التخطيط العمراني، والخبراء الفنيين وأساتذة الجامعات أو كلاهما)، ويشترك أفراد الفريق المعاون في أنشطة البرنامج بصورة فعالة وذلك من خلال إمداد البرنامج بالمعلومات والمدخلات اللازمة، وذلك باعتبارهم ممثلين للمدن الوسيطة التي يعملون بها أو يعملون معها.

1-2- المرحلة الأولى (1997-1999)

لقد نجحنا خلال المرحلة الأولى في إرساء عدد من النقاط الأساسية وتأسيس إطار للعمل يمكن من خلاله البدء في النقاش. ونجحنا أيضا في تكوين شبكة للعمل ضمت بنهاية تلك المرحلة حوالي 47 مدينة. وقد نظمنا خلال المرحلة الأولى سلسلة من الندوات العامة لتعزيز فرص النقاش. وفي المرحلة الثانية دخلت تلك الأنشطة داخل سياق محدد واقتترنت بأنشطة أخرى كان من شأنها تعزيز عملية تبادل المعلومات من خلال البريد، أو عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو كلاهما.

تم نشر ثمار المرحلة الأولى للعمل بالبرنامج في اثنتين من الإصدارات الدولية وهما (المدن الوسيطة وعملية التطوير العمراني الحضري بالعالم، 1999، وهو أول كتاب يصدر عن برنامج CIMES والمدن الوسيطة. وكتاب عملية التطوير العمراني الحضري والاستدامة، 2000، الذي كان نتاج للأبحاث المقدمة من جانب أساتذة بالجامعات ومتخصصين وذلك خلال فعاليات الأسبوع الثامن للدراسات الحضرية (www.udl.es/dept/geosoc/seu.html)، والذي عقد بمدينة Lleida بأسبانيا في الفترة من 30 مارس إلى 3 أبريل 1998). وضم ذلك الكتاب أيضا العديد من الوثائق التي يمكن مناقشتها من خلال الموقع الإلكتروني لنفس البرنامج (www.paeria.es/cimes) أو من خلال الموقع الإلكتروني لهيئة اليونسكو (www.unesco.org/most).

2-2- المرحلة الثانية (2000-2002)

انتهت المرحلة الثانية بعقد المجلس الحادي والعشرين للاتحاد الدولي للمعماريين والذي أقيم في برلين في الفترة من 22 إلى 26 يوليو 2002. وقد كان للمرحلة الثانية عدة أهداف وخطوط للعمل:
- توسيع شبكة العمل بالمدن الوسيطة ومدها. وبحلول منتصف 2003 كان للشبكة أكثر من 96 عضو معاون ينتمون إلى 39 دولة مختلفة، وترد كيفية تأليفها بالتفصيل في الشكل 2.
- العمل باستخدام البيانات المستخلصة من نتائج المسح والرسوم البيانية والصور التي يرسلها أعضاء فريق العمل المعاون بالشبكة. ويهدف التحليل بالدرجة الأولى إلى دراسة خصائص المدن المختلفة بتفصيل أكثر، وتحديد المشاكل والموضوعات الرئيسية التي ينبغي لعمليات التخطيط المعماري والحضري أن تعالجها.

شكل 2- مواقع المدن في شبكة العمل الخاصة ببرنامج CIMES

المصدر: قاعدة البيانات والخرائط البيانية الخاصة ببرنامج CIMES

- عقد ندوات إقليمية متخصصة للعمل ضمن سباقات تتسم بتحديد أكثر. وقد عقدت الاجتماعات التالي ذكرها خلال المرحلة الثانية:

”Amelioration des conditions de vie dans les villes intermediaires en Afrique”-
وذلك في صفاقس بتونس في الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2000.

”EL rol de las ciudades intermedias iberoamericanas”-

والذي عقد في (Resistencia) بالأرجنتين في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2000.

”Recompositions urbaines” - والذي عقد في بيروت (لبيبا) في الفترة من 15 إلى 16 فبراير 2002.

”La segunda fase del Programa Cimes” - والذي عقد في برشلونة بأسبانيا في 23 فبراير 2002، وبمدينة ”Lleida” بأسبانيا في 25 فبراير 2002.

لم ينجح عقد ندوات مختصة بأقاليم بعينها وتحليل نتائج المسح في عرض العناصر المشتركة والعناصر المختلف عليها بين المدن فحسب (منها مهام التوسط، والدور الإقليمي، والعلاقات القوية القائمة بين هذه المدن والمناطق المحيطة بها، والنطاق الإقليمي... الخ)، بل نجحت أيضا في إبراز التنوع الهائل للإمكانيات والحقائق الكامنة في هذه المدن. ونسعى من خلال دراستنا للعناصر المشتركة وتلك المختلف عليها والتنوع الذي يميز إمكانات تلك المدن إلى النظر في بعض النتائج المستخلصة من البرنامج والتي وردت بالتفصيل في الكتاب الثاني الذي أصدره ”CIMES” والذي ظهر إلى النور في عام 2003: ”Intermediate cities: profiles and agenda” ”المدن الوسيطة: الصورة وأجندة العمل”.

3- نظرة عامة على البرنامج. العناصر التي تميز "CIMES" والهدف المنشود

3-1 مهام التوسط: من إقليم بعينه إلى رحاب العالمية

لا يمكن ببساطة تعريف المدن المتوسطة الحجم أو المدن الوسيطة أو كلاهما على أساس حجم المساحة أو حجم التعداد السكاني فحسب، بل الأكثر أهمية أن نعرفها بناء على الدور الذي تلعبه هذه المدينة في المناطق المحيطة بعدت أم قربت، وتأثيرها على تلك المناطق والعلاقات الناشئة عن ذلك، بالإضافة إلى قدرتها على مد جسور الصلة مع مناطق أخرى خارجية. وفيما يلي بعض الخصائص التي تساعد على تحديد الدور المحلي الإقليمي الذي تلعبه المدينة المتوسطة الحجم أو المدينة الوسيطة أو كلاهما في المنطقة التي تقع بها:

- إقامة مراكز تقدم بعض الخدمات الخاصة للسكان المحليين وسكان المناطق المحيطة التي تخضع لحكم المدينة الوسيطة، وتوفر لهم بضائع بعينها، وتكون تلك الخدمات متاحة للجميع سواء كانوا من أهل الريف أو من أهل الحضر.

- إقامة مراكز تعمل على إنعاش التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهذا ما عرفه كل من "Hardoy and Satterthwaite" على إنه: " القلب الاقتصادي للمناطق الريفية الكبرى المرتبطة بمدن العالم الثالث".

- إقامة مراكز متصلة بشبكات العمل الخاصة بالبنية التحتية والتي تربط ما بين شبكات العمل المحلية والإقليمية والوطنية والتي ربما يكون لبعضها اتصال بشبكات العمل الدولية (وذلك كما هو الحال في المدن المتوسطة الحجم والواقعة على البحر المتوسط). فتلك المراكز تمثل نقطة التقاء وتشكل مرجعية تتيح تبادل الخبرات والمعلومات وتيسر الولوج إلى مستويات أخرى من شبكات العمل.

- إقامة مراكز ذات صلة بالإدارات الحكومية المحلية والإقليمية ويمكن من خلالها تلبية احتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتوفر لا مركزية الخدمات الإدارية والحكومية المقدمة لقطاع عريض من السكان على مختلف المستويات فهما أفضل للسبيل الواجب إتباعه في تطوير المشروعات والإجراءات. ويعني هذا أن المبادرات الناشئة تتجه نحو مواكبة الاحتياجات الخاصة بهذا السياق والحقائق المتعلقة به.

فيما يلي ترد بعض الخصائص العامة المرتبطة بالمجال الوسيط والتي لا تنفك عن العلاقات التي تكونها المدن المتوسطة مع المدن الحضرية الكبرى:

- إقامة نظم تنسم بمزيد من الاتزان والاستدامة وقادرة على إقامة علاقات قوية مع المناطق المحيطة. ونجد مع الأسف أن بعض المدن الوسيطة وخاصة تلك التي تنتمي إلى العالم الثالث تقوم باستغلال الثروات الطبيعية والبشرية للمناطق الريفية المحيطة بها والبقاع التابعة لها. ويمكن لتلك المدن من الناحية النظرية أن تقيم علاقات تنسم بمزيد من الحرية والتناسق والاتزان مع المناطق المتصلة بها.

- يسهل ممارسة المدن الوسيطة لقواعد الحكم والإدارة والتحكم، ونتيج بعض المدن الوسيطة، على الأقل من الناحية النظرية، الفرصة أمام مواطنيها للمشاركة في حكم المدينة وإدارتها.

- المدن الوسيطة ما هي إلا مناطق تتمتع بأفاق إنسانية رحبة ومستويات أعمق من التفاهم، وذلك من شأنه أن يبسر للمواطنين معرفة هويتهم وتعميق الصلة بين المواطن والمدينة التي ينتمي إليها. وهي مدن أيضا تيسر للبشر الحفاظ على هويتهم الأصلية (إلا أن هذا يكون صعب التحقيق في حالة المدن المتوسطة الحجم أو المدن الوسيطة التي تقع تحت سيطرة المدن الأم).

- لا تعاني المدن الوسيطة من المشاكل البيئية التي تعاني منها المدن العملاقة، مما يكون له أكبر الأثر في تحسين إمكاناتها ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها، وتعزيز الصورة التي تهدف إليها.

- تعاني المدن الوسيطة من صراعات اجتماعية أقل وبالتالي فهي معفاة من التكاليف الاجتماعية المرتبطة بتلك الصراعات.

- تشهد المدن الوسيطة حالة أقل من التنوع الاجتماعي والثقافي مما أدى إلى وجود حالة من التلاحم الاجتماعي.

- تشهد المدن الوسيطة حالة أقل من التنافس الاقتصادي الذي تعاني منه المدن الكبرى التي تسعى دائما إلى الاستحواذ على المناصب العليا في النظام الإداري الحضري.

- تعاني المدن الوسيطة من مشاكل أكثر من المدن الكبرى وذلك فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى مصادر المعلومات وسهولة الحصول على رأس المال.

لم نتعرض حتى الآن سوى لتعريف الخصائص التي تميز المدن المتوسطة الحجم أو المدن الوسيطة وذلك فيما يتعلق بالأقاليم التابعة لها والمناطق الواقعة في دائرتها. فنحن بذلك نعمل على مستويات محلية وإقليمية ضيقة النطاق، مستويات تتصل بالإدارة اليومية لتلك المدن من الناحية الحضرية والناحية الإقليمية. ولكن يجدر بنا ذكر التغيرات التي حدثت على صعيد المستويات الأخرى. فالعولمة تضمنت إعادة هيكلة النظام الحضري وذلك على مستوى الأرض برمتها. وقد أدى ذلك إلى تبسيط النظام الحضري وذلك كما هو واضح في الشكل 3 الذي يستند إلى الدراسات التي قام بها عالم الجغرافيا الإيطالي "Giussepe DEMATTEIS":

شكل 3- تبسيط المستويات في النظام الحضري
المصدر: الكتاب الذي أصدره "DEMATTEIS, G." عام 1991

Figure 3 – Simplification of the levels in the urban hierarchy

Source: based on DEMATTEIS, G. (1991).

AÑOS 50S - 60S		TENDENCIA ACTUAL	
FUNCIONES URBANAS	JERARQUÍA URBANA DEL SISTEMA	FUNCIONES URBANAS	JERARQUÍA URBANA DEL SISTEMA
Superiores	Metrópolis mundial Metrópolis nacional	Superiores	Metrópolis mundial
Medias-superiores	Metrópolis regional		Metrópolis nacional
Medias	Ciudad grande		
Medias-inferiores	Ciudad media	Intermedias	Reticula urbana (regional nacional)
Inferiores	Ciudad pequeña		
	Centro rural	Inferiores	Territorio urbanizado inter-reticular

تمثل نقاط الالتقاء الرئيسية في شبكة العمل الدولية الأنظمة الحضرية الأساسية، وتتواجد تلك الأنظمة بصفة أساسية حول المدن العالمية الكبرى والكيانات العالمية والمحلية الرئيسية التي تتحكم في تدفق المعلومات ورؤوس الأموال، أو بعبارة أدق الكيانات الكبرى المتحركة في الوظائف العليا بالنظام الإداري الحضري.

لا توجد أدنى علاقة في الوقت الحالي بين الترتيب الطبقي في النظام الحضري الجديد والمواقع التي تشغلها المدن المختلفة داخل شبكة العمل العالمية من جهة وبين حجم السكان من جهة أخرى. فما زال نموذج العلاقات السائد وشكل التدفق الموجود داخل شبكة العمل يتميزان بالطبقية والجمود ويتبعان بالطبع الاتجاهات الرأسية في النظام الطبقي التسلسلي والتي وصفها "Walter Christaller" في نظريته النقطة المركزية. وتوقفت مع ذلك الكثير من التدفقات الإقليمية وتفسخت الكثير من العلاقات القائمة التي وصفها "Christaller" وذلك نتيجة تزايد الحراك الاجتماعي، واتجاه المدن ناحية التخصص ودفع عجلة التكامل، واللامركزية التي دفعت ببعض الأنشطة والوظائف التي ليس لها أدنى علاقة بصنع القرار إلى التوطن في مراكز أخرى أصغر. واتجهت كل من العمليات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية وحركة التدفقات داخل شبكة العمل العالمية إلى محاباة مواقع بعينها، وعمدت سياسة الاستقطاب تلك إلى إعاقة المدن المتوسطة الحجم والتجمعات الحضرية التي لا تحتل مكانا بارزا داخل شبكة العمل. ومع ذلك هبنت تلك السياسات الفرصة أمام المراكز الصغيرة والمتوسطة الحجم لإعادة هيكلة أوضاعهم داخل شبكة العمل الدولية، وذلك لأنهم أيقنوا أن البيئة والظروف المحيطة ومساحة الأرض وعدد السكان لا تعني الكثير داخل سياق العولمة.

إلى ماذا تستند القوى المحركة لتلك المدن وعلى ماذا يعتمد نجاحها؟ وكيف لها أن تعبر مرحلة المدن المتوسطة الحجم وتتعداها لتكون ضمن مصاف المدن الوسيطة التي تلعب دورا بارزا داخل شبكة العمل العالمية؟

يعتمد النجاح على التالي:

- المواقع النسبية التي تتمتع بها كل مدينة من هذه المدن وإمكانية إقامة علاقات مع شبكات تعمل على نطاق أوسع وكذا إمكانية إقامة روابط مع مصادر تدفق المعلومات ورؤوس الأموال: مثل المدن الأم الصغيرة والمواقع الحضرية في المناطق الريفية، والمدن المتوسطة الحجم التي تقع في الدائرة المحيطة بالمدن الأم، ومثيلاتها التي تشكل جزء من شبكات العمل الإقليمية أو تحتل مكانا داخل الأنظمة شديدة التشعب. ويجدر بنا دفع عدد من العناصر المصحة للسياق الاجتماعي الاقتصادي والإقليمي لكل مدينة من هذه المدن على حدة، لأن الحال حين تكون في المحيط الخارجي للمركز لا يشبه البتة الحال حين تكون واقعا في محيط الدائرة نفسها.
- رفع مستوى الالتحام والتعاون الاجتماعي في كل مدينة من هذه المدن ومستوى الطموحات التي يصبو إلى تحقيقها **القائمين على العمل الاجتماعي.**
- رفع درجة الاهتمام بالتعليم والتدريب وتنمية مهارات المواطنين وقياس مدى الأهمية التي توليها المدينة لتلك العناصر.
- تطوير الأسلوب الذي تدير به مؤسسات تلك المدن البيئة المحيطة والموارد المتاحة وذلك على المستويين المحلي والإقليمي.
- تعزيز قدرة تلك المدن على تحسين نوعية الموارد المادية والبيئية للأماكن والأقاليم التي تتبعها، ومن ثم ضمان مستوى أدنى من التأهيل والحياة الكريمة لمواطنيها.
- تقوية رغبة تلك المدن في تطوير مشروع خاص بها يكون عنوانا لها ويمتد تأثيره ليشمل المقاطعات التابعة لها.
- رسم استراتيجيات لدفع عجلة التنافس والتخصص المتكامل.
- تعزيز القدرة الإبداعية التي تتمتع بها بيئات تلك المدن وقدرتها على تبني كل ما هو مبتكر. ويتعين على كل مدينة أن تطور الاستراتيجيات الخاصة بها، وأن تعمل على نطاق محلي ولكن بفكر عالمي.
- تعزيز قدرة كل مدينة على الاستفادة من مصادرها المحلية والمصادر الخاصة بالمقاطعات التابعة لها.
- تعزيز القدرة المحلية والإقليمية التي تتمتع بها كل مدينة وتوظيفها لخلق هويتها المتفردة، بحيث تكون تلك الهوية متماسية اجتماعيا وثقافيا مع البيئة الحضرية والإقليمية لتلك المدن.

تتعاطم الفرص المفتوحة أمام المدن الوسيطة عندما تعمل معا كجزء من شبكة عمل واحدة، وعندما تنشئ علاقات متكاملة تتسم بالتعاون مع نقاط التقاء ومدن أخرى. وتعاطم الفرص أكثر عندما يلتحم المشروع الذي تتبناه المدينة مع الاحتياجات والحقائق الخاصة ببيئات المدن الوسيطة ويأخذها في الاعتبار عند التطبيق. وربما تتماشى بعض هذه المقترحات أو تتشابه مع تلك التي يرد ذكرها فيما بعد والتي قدمتها مجموعة الخبراء ببرنامج "CIMES" وناقشت بشأنها.

2-3-مقترحات للعمل في المدن الوسيطة

سعت واحدة من الوثائق الأولى للبرنامج إلى طرح مجموعة من الآراء والمقترحات حول التخطيط والتخطيط الحضري في المدن الوسيطة. وقد تم مناقشة تلك المقترحات مع بعض مساعدي البرنامج وفيما يلي يرد عرض لنسخة مختصرة خاصة بالشكل النهائي للمقترحات. ويمكن فهم النص الناتج على أنه إعلان أساسي واضح لما تستطيع أن تفعله المدن الوسيطة وما يتعين عليها فعله.

- 1- توجد حاجة ماسة للتعاون بين المدن الوسيطة في مواجهة التمرکز الحضري العالمي (عملية التحضر): تستطيع المدن الوسيطة ويتعين عليها أن تلعب دورا يتسم بمزيد من الفاعلية في مواجهة عملية التمرکز الحضري. فيتعين على المدن الوسيطة أن تساعد في إحداث نوع من التوازن المطلوب للحد من عمليات الاستقطاب، ويجب عليها أيضا منع النمو الزائد للتجمعات الحضرية الكبرى (المدن الحضرية الضخمة). ويجب عند سعيها لتحقيق هذا الهدف الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح "التوازن الإقليمي" أن نأخذ في الاعتبار تنوع النماذج المختلفة لعملية التحضر وتنوع الأساليب التي تعمل بها النظم الحضرية المختلفة. ويجب أن نضع أيضا في الحسبان الإمكانيات المختلفة للمراكز أو الأجهزة المحلية أو كلاهما وكذلك الأدوار المختلفة التي تضطلع بها كل منها في الأقاليم التابعة لها.

2- التخطيط الاستراتيجي المتوسط المدى والطويل المدى يعد من الأوجه الأساسية لمشروع أو برنامج المدينة (الاستراتيجية):

- أ- ربما يكون التخطيط الاستراتيجي المتوسط المدى والطويل المدى في صالح مثل هذه النوعية من المدن، فمن شأنه تأسيس إطار عام للعمل يمكن من خلاله تعريف السياسات الحضرية وتحديداتها، والمساعدة في إقامة مشروع مدينة يمكن تطويره بمساعدة الكيانات العامة والخاصة المشاركة في عملية التخطيط الحضري "GANAU,J.;VILAGRASA,J,2002".
- ب- يتعين على البرنامج الخاص بمشروع المدينة أن يكون مكملًا للتخطيط العمراني الحضري أو الإقليمي للمدينة أو كلاهما وأن يكون متناسقًا معه ومع التغيرات اللاحقة التي تطرأ على عملية التخطيط الحضري أو المخطط المعماري العام (السياسة الحضرية).
- ج- يتعين على عمليات التطوير اللاحقة الخاصة بمشروع المدينة وإدارته أن تسمح بمشاركة كافة المتخصصين في علم الاجتماع بالمدينة في المشروع، وذلك في حالة تطبيق المنهج السابق ذكره بصورة صحيحة. ويجب السماح للعامة بالمشاركة في هذا المشروع لخلق نوع من الحلم المشترك.

3- **التخطيط الطبيعي أو العمراني الحضري** يتسم بمزيد من التماسك على مستوى المدن الوسيطة (المستوى الحضري):

تسمح آفاق المدن الوسيطة وتعدد الطبقات الإنسانية بها بمزيد من الفهم والتحديد لمشروعها؛ وبالتالي فهي أسهل من ناحية **التخطيط العمراني والهيكلية الطبيعية**. فتلك المدن تملك مقومات مادية طبيعية وبشرية تسمح بعملية **تخطيط عمراني حضري** تتسم بكفاءة أكثر من تلك المنفذة بالمدن الكبرى. ويجب التنبيه مع ذلك على أن المعلومات الواردة لا تعدو كونها ملاحظات عامة يجب دراستها وذلك بالرجوع إلى الدراسات الخاصة بمختلف أنواع المدن وعمليات التخطيط الحضري التي يكون لمحتواها البيئي المحدد أو نطاقها أو كلاهما، والتنظيم العام لها أو التخطيط أو كلاهما أبلغ الأثر في العملية الحضرية.

4- يجب أن يكون للمشاكل المتعلقة بالإسكان أو المواطن الأولوية في أجندة عمل فريق المحترفين (الموطن): ما زالت المشاكل الرئيسية التي تواجه عمليات **التخطيط العمراني الحضري** الحالية والمستقبلية تتعلق بأكثر حاجة ماسة لدى قطاع عريض من سكان الحضر؛ ألا وهي المسكن والإقامة. وينبغي للسلطات والمشاركين في برنامج "CIMES" استيعاب فكرة أنهم باستطاعتهم ومن الواجب عليهم القيام بدور أساسي حيال توفير مكان ملائم لحياة كريمة. ولتحقيق ذلك ينبغي أخذ القضايا التالية في الاعتبار:

- أ- المسكن الكريم يجب أن يكون صحي وآمن ويتسم بالدفع والحميمية. ويجب أن يكون قائما على أساس من التطور الحادث في مجال التخطيط العالمي والسياسات الإدارية.
- ب- يجب ألا تقتصر المعايير المطبقة بالنسبة للنواحي المعمارية للتخطيط الحضري على تطبيق النماذج والبرامج التكنولوجية الدولية المعمول بها، بل يجب أن تتعداها لتستخدم مواد البناء، والنماذج والبنى التقليدية الخاصة بكل مكان على حدة.
- ج- يجدر بالقائمين على المشروع ألا يحصرهم تفكيرهم بشأن مشكلة الإقامة في نطاق شخصي ضيق (من بيت إلى بيت)، بل يجب عليهم توسيع دائرة الفكر لتشمل المعنى الحضري أو المعنى العام بشكل واسع (من بقعة إلى بقعة). فينبغي للمدينة أن تكون مكانا للمعيشة وللتعايش، ولذا يجب أن نأخذ في الاعتبار إقامة أماكن مفتوحة مشتركة ومنتزهات عامة عند التفكير في التخطيط الحضري لمدينة ما.

5- حماية الآثار والتراث الثقافي والمنشآت الجديدة التي تخدم المجتمع (الرموز الحضرية):

- أ- ينبغي ألا يقتصر دورنا على حماية العناصر التي تشكل جزء لا يتجزأ من الموروث الثقافي والتاريخي والمعماري لأي مدينة وإعادة تأهيلها وتقرير وظائف جديدة لها فحسب، بل يجب علينا أيضا فعل المثل بالنسبة للمنشآت الخدمية العامة الجديدة وتلك التي تخدم الأغراض المجتمعية لأنها تشكل أيضا جزء لا يتجزأ من موروثات المجتمع أو تقوم بمهام رمزية داخل المدن أو كلاهما.
- ب- يجب تقوية الوعي بأشكال العمارة الموجودة والتي ترتبط بشكل وثيق بالمفاهيم الجغرافية والتاريخية والثقافية للمكان، ولذا يجب على خبراء البرنامج أن يستلهموا من وحي البيئة الشكل

المعماري والتخطيط الحضري الملائم. وينبغي ألا تؤخذ هذه العناصر في الاعتبار عند التخطيط للمشاريع الشخصية أو المنفردة فحسب، بل أيضا عند التخطيط لأي شيء يتعلق بمجال **التخطيط العمراني الحضري**: طريقة الجمع والتأليف بين الصور والأماكن والمناظر الطبيعية الخاصة بتلك المدن لتظهر في آخر الأمر كلوحة متكاملة.

ج- يجب أن نولي مزيدا من الاهتمام للعلاقة بين فن العمارة ومستخدامها حتى لا تكون عناصر الرمزية الشكلية المستخدمة مجرد نتاج لفن البناء.
د- الأحياء القديمة ما هي إلا الركن الأصيل للمدن المعاصرة، فعبق التاريخ في تلك الأحياء والصور والهويات الخاصة بها تعد جزء لا يتجزأ من حياة تلك المدن. ويظهر أثر تلك الأحياء القوي بصفة خاصة في حالة المدن الوسيطة.

6- ينبغي أن تتواءم **الخطة الطبيعية أو العمرانية الحضرية** مع طبيعة الإقليم وظروف البيئة الطبيعية للمدينة (خطة التحضر المستدام):

من الصعوبة بمكان حاليا العمل على تطوير نموذج للتخطيط الحضري يعجز عن التوافق مع معايير الاستدامة وقواعد احترام البيئة. ولذا فإن الأمر يستلزم أن تتماشى **الخطط الطبيعية المادية والخطط العمرانية الحضرية** وما يستتبعها من عمل وإدارة مع الأهداف الرئيسية الموضوعة التي تم صياغتها على أنها **فرضيات العمل**:

أ- ينبغي لبرامج التخطيط الحضري الموضوعة أن تعمل على تعزيز المميزات البيئية للمدن وأن تعمل على الاستفادة القصوى منها، وأن تعمل في نفس الوقت على إدخال عناصر البيئة الطبيعية وبيئة الريف المحيط ضمن محتويات النماذج الموضوعة لتنظيم القطاع **وتطويره**.
ب- من الضروري أن تعمل برامج التخطيط الحضري بمنأى عن النماذج الفنية للتخطيط الحضري التي تستند بالأساس إلى التحليل الكمي للسكان ونوعية الأنشطة التي يقومون بها وتعتمد كذلك على الرؤى والتحليلات المساحية. ويمكن تكملة هذه التحليلات (ويجدر بنا ذلك) عن طريق التركيز على تحليلات نوعية أخرى مثل: النظر في تنوع المناظر الطبيعية المحيطة، وإجراء تحليلات بشأن مساحة الأرض بالنسبة لمساحة الماء، ودراسة الظروف الجوية، ودراسة التنوع الجغرافي.

ج- ينبغي أن تعمل **الخطط العمرانية الحضرية** على تنظيم المدن وذلك بتوظيف الظروف الطبيعية الخاصة بكل مكان. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تجمع الخطط الحضرية بين عناصر النطاق والموقع (عناصر قابلة للقياس على أساس كيفية استخدامها وكيفية بنائها)، وبين البنيات الحضرية (**عناصر اجتماعية وبنود البنية التحتية المرتبطة بالخدمات العامة**).

د- يجب أن يرتبط النسق الطبيعي لكل مدينة في الأساس بتحديد ملموس للعلاقة بين المساحة الكلية للأرض والكثافة السكانية في قطاع ما، ويرتبط كذلك بالعلاقة بين أقصى المسافات والنموذج الحضري العالمي، والعلاقة بين نطاق الخدمات ووسائل المواصلات الخ. ويساعد ذلك في تقليل تكلفة وسائل المواصلات أو تقليل تكلفة رحلات الفرد وتكلفة انتقالات السكان اليومية بين أماكن إقامتهم وأماكن عملهم أو كلاهما.

ه- ينبغي لبرامج **التخطيط العمراني الحضري** أن تدخل ضمن أجندتها المعايير المستدامة ومنها: تعزيز مبدأ التكامل فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي (اقتصاديات العائلة) والاقتصاد الرسمي (اقتصاديات العمل)؛ ودفع عجلة الإنتاج وإعادة تصنيع المخلفات؛ ودعم استخدام المواد المحلية الصديقة للبيئة والتي يمكن إعادة تدويرها؛ وتعزيز مفهوم الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه).
و- ينبغي لبرامج **التخطيط العمراني الحضري** أن تقدم مفهوما متكاملًا للوظائف والأنشطة مع إدخال نموذج **للتنظيم الحضري المختلط** بدون إحداث أي انقسام أو فصل بين القطاعات المختلفة للمدينة.

7- المشاركة الفعالة للسكان في تصميم برنامج "CIMES" وإدارته يعد أحد المبادئ الأساسية الهامة (المشاركة):

- أ- ينبغي أن يشارك سكان المدن الوسيطة ومستخدميها مشاركة فعالة في تصميم المكان الذي يعيشون فيه وإدارته. فالمدينة لا يمكن أن توفر الحرية الشخصية للفرد والتلاحم الاجتماعي، ولا يمكن أن تصبح بيئة مناسبة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا تحقق الحد الأدنى المطلوب من المشاركة. وكما يقول "Aristotle": "المدينة ما هي إلا منشأة سياسية".
- ب- إن صياغة المقترحات المتعلقة بالمدن لا يمكن اعتبارها مجرد سؤال يمكن تقييمه بموضوعية بناء على بيانات تجريبية خالصة أو بيانات مادية طبيعية أو كلاهما. ومن المهم أن نفهم أن صياغة كل ما هو حضري وأن تكوين فكرة المدينة ذاتها هو في الأساس نتاج لعملية تاريخية طويلة. وهذه العملية بالتالي لها أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية مختلفة، مما يكون له أكبر الأثر في تفسير ظاهرة التنوع العمراني الحضري والغرائب المرتبطة بذلك. وهذا التنوع وتلك الغرائب من شأنهما معا بالإضافة إلى الخصائص الطبوغرافية والجغرافية للمكان توضيح العناصر الرئيسية التي مهدت التطور الطبيعي لكل مدينة على حدة.

8- الهدف العام للمدن الوسيطة هو توفير نوعية راقية من الحياة لمواطنيها (هدف عالمي):
تحديد هذا الهدف يعتمد في الأساس على الخصائص المميزة لكل سياق على حدة وعلى نقطة انطلاقه. ويدخل ضمن ذلك الهدف بالضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية لكل بقعة على حدة: ومنها توفير المسكن اللائق، ومياه الشرب، وبناء شبكات للصرف الصحي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم والصحة. ويمكن التركيز على أهداف أكثر نوعية بمجرد الفراغ من تغطية الجوانب الأساسية في حياة البشر.

9- ينبغي أن تراعي المقترحات الموضوعية المشكلات الأساسية التي تواجه مدينة بعينها وسكان بعينهم (هدف محلي):

يجب أن تراعي المقترحات الموضوعية ظروف المكان والمجتمع موضع الدراسة لتفادي التأثيرات السلبية لمحاولات تحقيق التجانس بين المدن، وهو أحد الآثار السلبية لتطبيق العولمة بشكل يجانب الصواب. ولتحقيق ذلك ينبغي دعم برامج التخطيط العمراني الحضري والمقترحات المعمارية المقدمة التي تصطبغ بالطابع المحلي.

4- نظرة شاملة للتنوع. برنامج "CIMES" بالتفصيل

يوضح الاستخدام الفعلي للمعلومات المتاحة والتحليل التنوع الهائل في الموارد الطبيعية والثروات للحالات التي تمت دراستها ضمن هذا البرنامج: منها المساحة وحجم السكان، الكثافة السكانية في منطقة معينة، طرق شغل المساحات، ونوعية المخططات الأرضية، ومستويات المرافق العامة والبنيات التحتية، وإطار العمل الجغرافي إلى آخره. ويميل أساتذة الجامعات إلى تصنيف المفاهيم السابق ذكرها ضمن المفاهيم الخاصة بدراسة الرموز والنماذج. ونحن لا نملك بعد الدراسات الكافية لصياغة نظريات محددة عن المدن الوسيطة، إلا أن هذه الدراسات يمكن الاعتماد عليها على الأقل في توضيح التنوع والثراء الذي يميز تلك البقاع.

أولاً، في نقطة 4.1، يوجد نظرة شاملة على النماذج المختلفة للمخططات الأرضية والتي تعتمد في مجملها على تحليل خرائط الشوارع الذي قدمه مساعدا البرنامج. وتشكل بذلك النماذج والمواقع الحضرية (طبوغرافية كل مكان على حدة) الأساس الذي بنينا عليه النماذج الموضوعية. والنقطة 4.2 تذهب إلى تحليل البيانات الحسابية المتعلقة بالسكان، والمساحة، ومستويات المرافق العامة والبنيات التحتية، وكذلك تحليل المعلومات المتصلة بالحكم والإدارة. وتعكس الأرقام المستخلصة المتوسطات الحسابية لبعض البيانات التي قدمتها المدن، ويرتبط ذلك بعلاقة وثيقة مع حجم السكان في المدينة محل التحليل، وامتدادها الطبيعي، والسياق الجغرافي الخاص بها.

تحلل النقطة 4.3 الوثائق الخاصة بأبرز الآثار والمعالم الخاصة بالمدن المختلفة. ويقتضي هذا المسح تعاون المشاركين في تعيين أهم وأبرز الآثار أو المعالم التي تميز مدينتهم أو كلاهما. ويتم بعد ذلك إدراج تلك المعالم ضمن نظام شفري، وبعد سلسلة من التحليل الكمي والنوعي للنتائج المستخلصة يبدأ إدلاء وجهات النظر. وأخيراً تدور النقطة 4.4 حول بقية أخرى من الأسئلة الموجودة ضمن خطة المسح وهي: قائمة بأهم المشروعات التي

تم تنفيذها خلال السنوات العشر الأخيرة، وماهية المشروعات التي يمكن اعتبارها مشروعات رئيسية سواء تلك التي يتم تنفيذها حالياً أثناء إجراء المسح أو أخرى مخطط لتنفيذها مستقبلاً ولم تر النور بعد.

1.4 - الرموز والنماذج والمخططات الأرضية

تمتاز مجموعة **المخططات الأرضية** الخاصة بالمدن التابعة لشبكة العمل الخاصة ببرنامج "CIMES" بالتنوع والتصنيف، وذلك يعني أن أي محاولة للتصنيف سيكون لها أثر ضعيف وذلك في مواجهة التنوع الهائل الذي تمتاز به المدن محل هذه الدراسة. وما زال لرموز المعماري "Kevin LYNCH" التي وضعها عام 1954 والتي تعتمد في مجملها على النماذج الخاصة بالمدن الأم والتي أدخل عليها عالم الجغرافيا الفرنسي "Jean TRICART" بعض التعديلات عام 1954 بعض الأثر في تيسير فهم **المخططات الأرضية**، إلا أنها تقدم خطاً تتسم ببعض الجمود ويصعب تطبيقها على **المخططات الأرضية** لكثير من المدن التي تدخل ضمن نطاق هذا البرنامج.

يجدر بنا في هذا السياق النظر في العلاقة بين **النماذج** المختلفة لهذه **المخططات الأرضية** (نموذج التخطيط العمراني الحضري) والخصائص الرئيسية لكل بقعة على حدة ويتمثل ذلك في عنصرين أساسيين هما: الموقع والمكانة التاريخية الجغرافية. ويشير كل مصطلح من المصطلحات الجغرافية الحضرية الكلاسيكية السابق ذكرها إلى **خصائص البيئة الطبيعية** التي تطورت في أحضانها المدينة (ويشمل ذلك طوبوغرافية المكان، والمعوقات والحدود الطبيعية الخ)، ويشيران كذلك إلى موقع المدينة والسياق الجغرافي الذي تنظم المدينة من خلاله (خطوط المواصلات، والمناخ الاقتصادي الخ) وتمارس من خلاله علاقاتها مع الآخرين.

الشكل 4- نماذج المخططات الأرضية لشبكة العمل الخاصة ببرنامج "CIMES"

يبرز من خلال العلاقة بين **الشكل** وهو غالباً نتاج عمليات تخطيط حضري مختلفة (مرسومة أو غير مرسومة)، وبين الحدود أو الخصائص المميزة لبقعة بعينها نتائج شيقة توضح ثقل وقوة المتغيرات الخاصة بكل حالة على حدة وكيفية تأثر عملية التطوير **بالمخططات الأرضية** والبنية الطبيعية للمدينة (المعوقات والحدود الطبيعية أو البيئية أو كلاهما).

يمكن من خلال تحليل النماذج ملاحظة التفاعل بين شكل **النموذج الحضري** والظروف الجغرافية والطوبوغرافية لبقعة بعينها. ويحكم هذا التفاعل عدد من العناصر التاريخية والثقافية والاجتماعية. ويفسر آخر هذه العناصر الشخصية المنتظمة أو غير المنتظمة لبعض **الأشكال الناشئة وسياق نموها التاريخي**. وتحدد المؤثرات الرئيسية في سياق بعينه ظهور **النموذج المتعامد** من عدمه، وهذا ما ينطبق في حالة مدن أمريكا اللاتينية التي يسود فيها **النسق الشبكي التقليدي**، مما كان له أبلغ الأثر على شكل النموذج الحضري الخاص بهم. وقد ظهر ثقل هذه النماذج إبان فترة الاستعمار، فقد حاول المستعمر فرض نوع من **النماذج الحضرية** التي يسهل التحكم فيها "CAPEL, H., 2002". ويسيطر النموذج العمودي والنموذج الشبكي على ملامح **النسق العام لشوارع مدن أمريكا اللاتينية** التي تدخل ضمن برنامج "CIMES"، والتي عمدت فيما بعد إلى تكوين أشكال منتظمة عندما سمح المنطق الطوبوغرافي والطبيعي للمكان بذلك. ويتجلى ذلك في **النسق العام لشوارع مدن مثل "Resistencia, San Miguel de Tucuman, La Plata, Bellavista, Posadas, and Chivilcoy" بالأرجنتين، ومدن "Franca and Pelotas" بالبرازيل، و"Mexicali" بالمكسيك، و "San Felipe and Valdivia" بشيلي.**

لقد سادت النماذج الوظيفية والتي تفتقر إلى النواحي الجمالية وكذلك أشكال النمو غير المنتظم في مواقع أخرى كثيرة، على الرغم من وجود بعض النماذج العمودية المتفرقة في تلك البقاع، وذلك كما هو الحال في مدن المغرب وآسيا وعدد لا يستهان به من المدن الأوروبية. ويمكن مشاهدة النماذج غير المنتظمة وأشكال النمو الوظيفية والتي تفتقر إلى النواحي الجمالية بوضوح في نسق الشوارع الخاصة ببعض المدن الأوروبية مثل "Kolin" في جمهورية التشيك، و"Ciudad Real, Vic and Zaragoza" بأسبانيا، و"Thessanoliniki, Volos and Larisa" باليونان، و" Bologna and Reggio nell'Emilia" بإيطاليا. ويظهر ذلك النسق بوضوح في بقاع جغرافية أخرى مثل: "Nakano" باليابان، و" Tunis" بتونس، و" Nador" بالمغرب، و" Sayda" بلبنان، و" Agadez" بالنيجر.

يمكن فيما وراء تلك الأشكال والنسق اكتشاف أشكال تأخذ الطابع المحلي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقع المدينة ذاتها ونوعية العلاقات التي تقيمها مع المدن والقطاعات المجاورة. وهذا يفسر أثر المحاور الموجودة على النسق العام للشوارع، ويوضح أيضاً أهمية الأشكال الشعاعية التي يزرع بها عدد لا يستهان به من المخططات الأرضية، وكذلك يبرز أهمية الوظيفة الاجتماعية الاقتصادية لبعض العناصر الطبيعية مثل الواجهات المائية أو السواحل (سواحل الأنهار والترع والبحار) وذلك كنقاط للعبور إلى مدن ومقاطعات أخرى ووسيلة لإقامة العلاقات مع مدن الجوار.

إن المكون العام للنظم العمرانية الحضرية هو المسئول عن كل هذا الثراء والتنوع، فقد تولد من مجموع نماذج التخطيط الحضري ونسق الموقع الجغرافي وتأثير المحاور الإقليمية، مما جعل الفرصة سانحة أمام تطور مهام التوسط. ولذا فإن المدن الوسيطة تقف بمثابة مختبرات غير عادية يمكن من خلالها النظر في كافة الأشكال الحضرية وإجراء دراسات بشأن مقترحات فنية جديدة. وينبغي أن تساعد تلك المقترحات على تشييد مدن قادرة على توفير ظروف معيشية أفضل لمستخدميها ولسكانها.

4.2- المساحة وحجم السكان- السياق والنطاق

-البعد الحضري

يشكل مراعاة البعد الإنساني أحد السمات الهامة للمدن الوسيطة، ويرتبط هذا بمساحة المدينة التي تسمح بتحريك المواطنين على أقدامهم من مكان إلى مكان بدون أي صعوبة تذكر، ويشير أيضاً إلى سهولة استفادة المواطن من الخدمات الأساسية والمرافق العامة والتحرك في نطاقها بدون جهد يذكر. وبعبارة أخرى يمكن القول أن المدن الوسيطة هي مدن صديقة للمشاة ويمكن استفادة جميع المواطنين بلا استثناء من الخدمات التي تقدمها.

نعمل من خلال البرنامج على تحديد العناصر التي تتحكم في هذا البعد الإنساني، ولذا فقد ضمنا سلسلة من البيانات التي تمكننا في النهاية من تحديد هذا المفهوم بدقة أكبر. وقد تضمنت تلك البيانات المتغيرات التالية: مساحة الأرض، وعدد السكان، والكثافة السكانية، وتحديد نصف قطر الدائرة بالكيلومترات والذي يضم حوالي 70% من سكان المدينة، وطول الخط الواصل بين أبعد نقطتين داخل الكتلة الحضرية وذلك بالكيلومترات. وتحدد تلك البيانات مدى التماسك الشكلي للمدينة (الكثافة والبعد). ولا يمكن أن يعتمد تحديد النطاق الحضري على الحجم الطبيعي لتلك المتغيرات فحسب، بل يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً شكل الموقع وخصائصه المميزة وعملية التخطيط الحضري القائمة (أماكن الكثافة العالية وطرق شغل المساحات، الخ). وربما لا يمكننا وصف المدن الصغيرة الحجم بأنها مدن صديقة للمشاة أو أنها مدن يسهل استخدام مرافقها بسهولة، وذلك لوجود بعض العوامل التي تتحكم في ظروف الموقع ذاته أو السمات الخاصة بالمدينة، ونجد مثال على ذلك في المدن الطولية والمدن ذات المساحات الواسعة التي يسكنها عدد قليل من السكان. ولذا فإن البرنامج ينظر في حجم المساحة وعدد السكان، والكثافة السكانية، والخصائص المميزة لتلك المدن باعتبارها مؤشرات على البعد المكاني، والبعد الإنساني لهذه المدن.

تظهر الدلالة الأولى لشكل برنامج "CIMES" في الشكل 5 حيث يعرض متوسطات حسابية لبعض المتغيرات التي يعول عليها في قياس مدى الاهتمام بالبعد الإنساني للمدينة (مساحة الأرض، وعدد السكان، ونصف قطر الدائرة، وطول خط الكثافة والتماسك ومؤشره)، وقد تم إدراجها في مجموعة واحدة تبعاً لعدد السكان. وتوضح البيانات التي وردت في الشكل 5 كيف يؤثر عدد السكان على البعد الإنساني. فالمدن التي تضم عدد أقل من السكان

(أقل من 140,000 نسمة) لها أنصاف قطر دوائر أقل من 2.5 كم (نصف قطر الدائرة يضم 70% من سكان الحضر تقريبا) وهي مسافة يمكن قطعها في أقل من 40 دقيقة مشياً على الأقدام. ومتوسط الكثافة لهذه المدن أكبر أيضاً من متوسط الكثافة الخاص بالمدن الأكبر (مؤشر الكثافة = 1/ مساحة نصف قطر الدائرة بالهكتار/ بالنسبة لمتوسط عدد الأشخاص الذين تضمهم الوحدة السكنية في المدينة) *100، ويبلغ طول الخط الفاصل بين أبعد نقطتين في تلك المدن أكثر من 6 كيلومترات وهي المسافة التي يمكن قطعها في حوالي ساعة ونصف مشياً على الأقدام. ونجد أن زيادة عدد السكان توسع بصورة تدريجية نصف قطر الدائرة وتزيد من طول الخط الفاصل بين أبعد نقطتين في المدينة، وينخفض بالتالي مؤشر الكثافة. وقد ساعدت القفزة النوعية التي أفرزتها ظاهرة المدن الأم على امتداد المدن الكبرى إلى مسافات تبلغ ضعف أنصاف الدوائر الخاصة بالمدن الصغيرة، ومن ثم امتد الخط الفاصل بين أبعد نقطتين في المدينة إلى مسافة تتجاوز الستة الكيلومترات المقررة.

الشكل 5- تحديد كثافة المدن الوسيطة عن طريق عدد السكان

عدد السكان	نصف قطر الدائرة بالكيلومترات (أ)	مساحة نصف قطر الدائرة بالكيلومترات	نسبة مساحة نصف قطر الدائرة إلى مساحة المدينة (ب)	مؤشر الكثافة (ج)	طول الخط الفاصل بالكيلومترات (د)
أقل من 140.000	2.2	2.022	103.5	0.47	6.4
من 140.000 إلى 390.000	3.7	5.259	34.7	0.27	10.4
من 390.000 إلى 640.000	4.5	7.601	67.7	0.12	17.3
أكثر من 640.000	7.9	24.178	55.0	0.04	26.1
المتوسطات الكليّة	3.8	7.224.1	70.5	0.30	12.5

أ- نصف قطر الدائرة بالكيلومترات لمحيط يضم 70% من سكان الحضر.
ب- نسبة مساحة نصف قطر الدائرة إلى مساحة المدينة.
ج- 1/ (مساحة نصف قطر الدائرة/ متوسط عدد السكان في كل وحدة سكنية في المدينة) *100
د- طول الخط الفاصل بين أبعد نقطتين في المدينة بالكيلومترات.
المصدر: البيانات الحاسوبية الخاصة بالمسح الذي أجراه برنامج "CIMES" بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

من شأن التحليل المفصل لعمليات المسح تقديم نظرة أكثر شمولا للنموذج العام الذي جاء ضمن الإحصائيات السابقة التي تعتمد على حساب المتوسط. فبعض المدن التي يسكنها أقل من 390.000 نسمة أو أقل تخالف القاعدة. وتظهر الأمثلة في مدن مثل Encarnacion ببارجواي، و Sikasso بمالي، وصيدا بלבنا التي لها أنصاف قطر دوائر وخطوط تمتد لمسافات طويلة تفوق تلك التي نجدها في مدن أخرى لها نفس عدد السكان. وعلى الجانب الآخر توجد بعض المدن الأم التي لها أنصاف قطر دوائر أو خطوط أو كلاهما أقصر من الأطوال المقررة التي تتوافق مع المساحات الفاصلة بين السكان. وهذا ما ينطبق على مدن مثل Rio Grande بالبرازيل، و San Bernardo بشيلي، و Santiago de Cuba بكوبا، وبيروت بלבنا.

تعتبر **خرائط الشوارع** والبيانات المتعلقة بالكثافة والتماصك من العوامل المساعدة على توضيح الخصائص المميزة ل**نطاق المدينة** وذلك في كل حالة على حدة، والأخذ بذلك لا يكون بمنأى عن **النماذج التاريخية لعملية التخطيط العمراني الحضري ووظيفة الموقع ومكانته**. وبذلك فإن الكثافة المنخفضة نسبياً لعدد لا يستهان به من مدن أمريكا اللاتينية من شأنها زيادة أطوال نصف قطر الدائرة وتمديد المسافات الواصلة بين أبعد نقطتين في المدينة، بينما تعمل الكثافة العالية لبعض مدن البحر المتوسط وخاصة المدن الواقعة في شمال أفريقيا والشرق الأدنى على تقليل طول نصف قطر الدائرة وطول الخط الواصل بين أبعد نقطتين.

يشكل **الحجم الطبيعي** للمدينة بالإضافة إلى المعايير الخاصة بطوبولوجية الموقع والنماذج الخاصة بالمخططات الأرضية والخصائص المميزة للموقع والتي تتمثل في **مدى الكثافة ومدى تلاحم الكتلة الحضرية** العوامل الرئيسية التي تحدد **الحالة الطبيعية الخاصة بالبعد البشري** للمدينة. ولا يمكن مع ذلك أن نتخذ المتغيرات الطبيعية التي ذكرناها وحدها كوسيلة لتحديد الظروف التي تحكم المكان. ولذا فإن تبني سياسة حضرية مناسبة فيما يتعلق بتوفير وسائل عامة للمواصلات وشبكات للنقل، وتطبيق سياسات خاصة بالمشاة، والتحكم في استخدام الدرجات البخارية وغيرها، بالإضافة إلى تبني سياسة تخطيط حضري مناسبة تتضمن **تنظيماً** مشتركاً للخدمات والأنشطة، وتحتوي أيضاً تقنياً للاستفادة من الخدمات اللامركزية والمرافق العامة للمناطق المجاورة، وتضم تنسيقاً للمناطق العامة المفتوحة ومسارات الطرق الحضرية، له الغلبة في ذلك المجال. فربما تكون بذلك المدن الوسيطة التي لها طابع المدن الأم ولا تتصف بالكثافة العالية وتمتد على مساحات كبيرة أكثر مراعاة للعامل الإنساني من المدن الأصغر، وذلك في حالة تطبيق سياسات مناسبة فيما يتعلق بوسائل المواصلات وبرامج التخطيط الحضري.

-البعد الإقليمي

نحن نتكلم هنا عن مجموعة من المدن التي يقطنها حوالي 35.062.498 نسمة، وإذا ضمنا مناطق النفوذ الخاصة بتلك المدن نجد أنها تخدم مجموعة أكبر من تلك المذكورة بناء على دور الوساطة الذي تقوم به (يصل العدد إلى 65.757.852 نسمة في حالة 73 مدينة من المدن التي تلقينا بيانات بشأنها).

الشكل 6- المدن الوسيطة داخل الإقليم الخاص بها- CIMES

عدد السكان	عدد السكان في المدينة نفسها	عدد السكان في المنطقة المحيطة	طول نصف قطر الدائرة في المناطق المحيطة (كم)	المسافة إلى المدن الأكبر (بالكيلومترات) (أ)	المسافة إلى المطار (كم) (ب)
أقل من 140.000	84.628	213.234	39.0	121	83.5
من 140.000 إلى 390.000	241.339	810.258	51.0	151	24.0
من 390.000 إلى 640.000	511.791	997.102	45.9	206	7.9
أكثر من 640.000	1.312.177	2.535.857	60.0	223	11.5
إجمالي المتوسطات	389.583	898.299	46.5	156	45.5

(أ)-المتوسط الحسابي للمسافة إلى أقرب مدينتين لهما عدد أكبر من السكان وذلك بالكيلومترات.

(ب)-المسافة بالكيلومترات إلى أقرب مطار.

المصدر: البيانات الحسابية المستخلصة من نتائج المسح الذي أجراه برنامج CIMES بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

تتراوح نصف قطر الدائرة للمناطق المحيطة بتلك المدن أو تلك الواقعة ضمن نفوذها ما بين 40 كم، وذلك في حالة المدن التي يقطنها عدد أقل من السكان (أقل من 140.000 نسمة)، إلى 60 كم في المدن الأكبر التي لها طابع المدن الأم والتي يسكنها عدد أكبر من السكان.

تعتبر البنية التحتية لوسائل المواصلات والاتصالات من الأمور الحيوية الهامة لتيسير قيام تلك المدن بمهام التوسط المطلوبة منها. ويظهر هذا جلياً في القسم الخاص بتحليل الحقائق والأرقام الخاصة بالمشاريع الحضرية حيث ورد ذكر الأمور المتعلقة بوسائل المواصلات والربط الإقليمي لأكثر من مرة: ويتضمن ذلك إنشاء قنوات سريعة للاتصال، ومنها توفير أتوبيسات عامة وعربات، وإنشاء محطات للقطار، وموانئ، ومطارات. وقد ورد ضمن هذه المشروعات

إشارات عدة إلى عامل التنظيم وتوزيع البضائع، ونقاط المواصلات، وذلك على اعتبار أن المدن التي تقوم بتنفيذ تلك المشروعات تضطلع بمهام توسط.

-البعد الاجتماعي الاقتصادي

يركز الملف الخاص بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدن على شرح السياق الجغرافي ووصفه، ويمكن من خلال النظر في هذا الملف التعرف على أهم الفروق الجوهرية بين المدن.

قطاعات النشاط الاقتصادي:

ترتبط مهام التوسط بصورة وثيقة بالكيفية التي يكون عليها تركيز الأنشطة والخدمات المتخصصة والتي تعكس بدورها **الهيكل الوظيفي** لتلك المدن. فنسبة كبيرة من القوى العاملة لتلك المدن (من 50% إلى 60%) تشغل وظائف من الدرجة الثالثة، ويعظم مع ذلك مقدار التفاوت بينهم وذلك تبعاً للسياق الجغرافي الخاص، والقاعدة الاقتصادية، والدور الإداري الإقليمي الذي تقوم به المدينة محل البحث. ويضع البرنامج هذه المهام المتخصصة وغيرها تحت منظار البحث في القسم الخاص **بالمرافق الحضرية** والذي سنتناوله بشيء من التفصيل في النقطة القادمة.

الشكل 7- تصنيف القوى العاملة تبعاً للقطاع الاقتصادي الذي تعمل به- برنامج CIMES

المنطقة	وظائف أساسية %	وظائف درجة ثانية %	وظائف درجة ثالثة %	نسبة البطالة
أوروبا	3.7	31.7	64.0	10.3
أمريكا اللاتينية	12.9	27.6	58.2	16.6
آسيا	12.3	36.4	48.2	15.1
أفريقيا	39.7	21.6	36.9	20.4
المتوسط الكلي	12.8	29.5	56.8	14.4

المصدر: البيانات الحسابية المستخلصة من نتائج المسح الذي أجراه برنامج CIMES بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

- شبكات العمل ومستوى الخدمات المقدمة والمرافق العامة:

تلعب الظروف الاجتماعية الاقتصادية المختلفة والمناخ الاقتصادي دوراً كبيراً في إحداث فروق فيما يتعلق بإنشاء البنية التحتية الحضرية والمرافق العامة ومستوياتها. وتلقي البيانات الواردة في هذا القسم بالضوء على الأدوار والمهام الرئيسية التي تضطلع بها هذه المدن داخل حدودها وتبرز أيضاً أثر زعامة تلك المدن في سهولة إنشاء شبكات **المرافق العامة الحضرية**. فنجد أن المدن التي تلعب دوراً إقليمياً هاماً تحتضن عدد لا يستهان به من المرافق المتخصصة (مثل الجامعات، والمستشفيات، والمراكز الرياضية، والمكتبات، الخ)، والتي بدورها تخدم عدداً من المناطق المحيطة التي تقع تحت نفوذ المنطقة الأم.

الشكل 8- مستويات المرافق العامة الحضرية-CIMES

المنطقة	نسبة طلاب الجامعات بالنسبة لعدد السكان (1)	عدد المكتبات المتاحة/ 1000 نسمة	عدد أسرة المستشفيات المتاحة / 1000 نسمة (2)	عدد المراكز الرياضية المتاحة / 1000 نسمة (3)
أوروبا	2.1	0.014	4.6	0.009
أمريكا اللاتينية	3.9	0.047	3.3	0.036
آسيا	5.4	0.013	6.1	0.010
أفريقيا	10.0	0.061	7.5	0.060
المتوسط الكلي	5.4	0.045	5.0	0.039

- 1- نسبة عدد طلاب الجامعات بالنسبة للمجموع الكلي للسكان.
 - 2- عدد أسرة المستشفيات المتاحة لكل 1000 من السكان.
 - 3- عدد المراكز الرياضية المغطاة المتاحة لكل 1000 نسمة.
- المصدر: البيانات الحسابية المستخلصة من نتائج البحث الذي أجراه البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

من الأهمية بمكان تأكيد أن برنامج CIMES يسعى دائما إلى رفع مستوى التعليم الجامعي في المدن التي تدخل ضمن حدود البرنامج، وأن يصل المتوسط الكلي للجامعات إلى 2.2 لكل مدينة. وفي بعض المدن ترتفع نسبة طلاب الجامعات بالنسبة للعدد الكلي للسكان لدرجة أنه يمكن أن نطلق على هذه المدن "مدن الجامعات". وأبرز الأمثلة على ذلك نجدها في Bologna بايطاليا، و Chambéry بفرنسا، حيث يمثل طلاب الجامعات أكثر من 20% من العدد الكلي للسكان. ويبرز هذا العامل بشكل واضح في المدن الأوروبية التابعة لبرنامج CIMES وذلك بغض النظر عن حجمها. وفي أماكن أخرى نجد أن أهمية الجامعات تختلف تبعا للمكانة التي تحتلها المدينة محل البحث وعدد سكانها.

يعتبر الاهتمام بجانب الرعاية الصحية من الأمور الهامة لتعزيز الدور الذي تلعبه المدينة داخل نطاق حدودها. ولذا نجد أن كل المدن التابعة لبرنامج CIMES بها مستشفى عام واحد على الأقل. ونجد مع ذلك أن هناك اختلافا كبيرا بين المدن فيما يتعلق بجانب الرعاية الصحية، وخاصة عندما يقاس نجاح الجانب الصحي بنسبة عدد المستشفيات إلى عدد السكان (عدد الأسرة المتاحة لكل 1000 نسمة). ويمكن ملاحظة نفس الفروق عندما يتعلق الأمر بالخدمات التي تقدمها مرافق عامة أخرى، مثل المنشآت الثقافية والمراكز الرياضية.

9- نسبة التغطية بشبكات عمل الخدمات الحضرية-CIMES

المنطقة	مياه الشرب	خدمات الصرف الصحي	الطاقة
أوروبا	57.1	47.8	70.1
أمريكا اللاتينية	85.7	64.7	91.7
آسيا	84.6	68.5	83.4
أفريقيا	98.8	94.7	99.4
المتوسط الكلي	86.0	71.9	90.8

المصدر: البيانات الحسابية المستخلصة من نتائج المسح الذي أجراه برنامج CIMES بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

عند الحديث عن شبكات تقديم الخدمات الحضرية الأساسية يجب إلقاء الضوء على أن أنظمة الصرف الصحي ما زالت تشكل واحدة من المشاكل الرئيسية التي ينبغي على برنامج CIMES حلها. ونجد مع ذلك أن البيانات الصادرة بشأن المدن توضح اختلافا هائلا بين تلك التي تقع ضمن نطاق الدول المتقدمة حيث تصل نسبة التغطية إلى حوالي 100%، والمدن الأخرى التي تقع في المناطق الأقل تقدما.

- الحكومة المحلية والإدارة:

برغم التنوع الهائل في الكفاءات ونظم التمويل التي نجدها في الإدارات المحلية التي تدخل ضمن نطاق برنامج CIMES، فإن الأرقام الواردة توضح وجود اختلافات بين المدن تتعلق بظروف المدينة نفسها، واختلافات في قدرة الحكومات على حل المشاكل المختلفة التي تواجهها.

الشكل 10- الحكومة والتمويل المحلي- CIMES

المصدر: البيانات الحسابية المستخلصة من المسح الذي أجراه برنامج CIMES بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمعماريين.

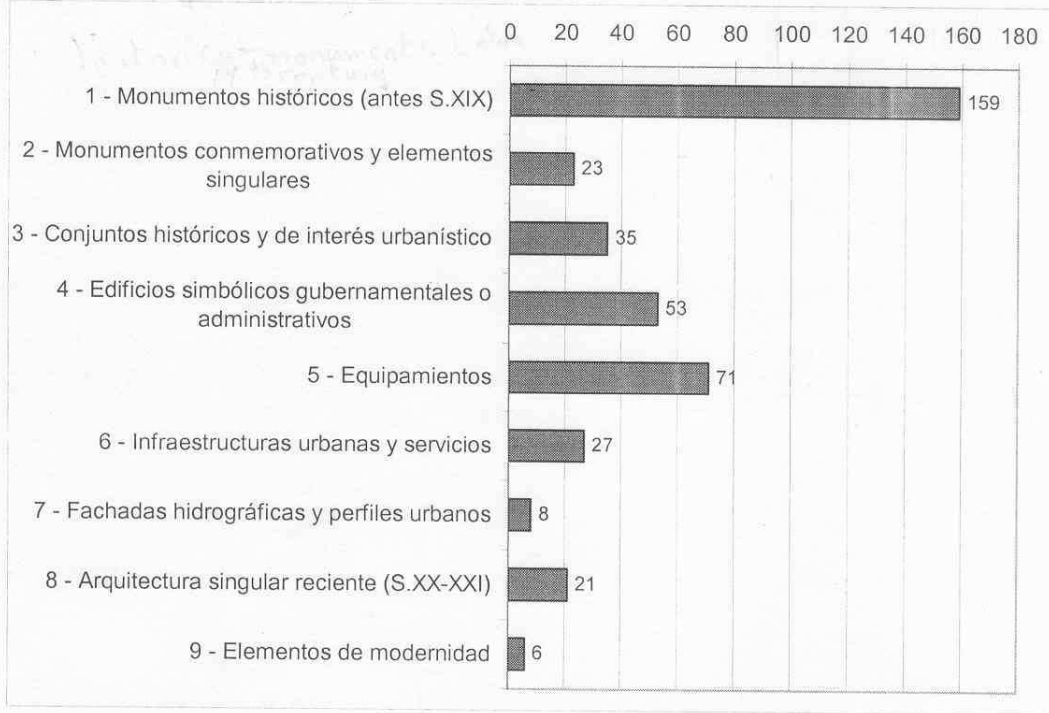
المنطقة	Media de dolares USA por ciudad	Dolares USA por habitantes	Numero de concejales en el gobierno municipal
أفريقيا	24.420.021,2	27,9	118,0
أمريكا اللاتينية	107.982.707,6	763,8	37,4
آسيا	129.161.586,1	210,1	91,9
أوروبا	165.693.028,7	1.001,9	32,3
المتوسط	120.825.378,1	715,7	50,0

كانت حالة مدينة لوزان بسويسرا هي الأبرز في دراستنا حيث يبلغ نصيب الفرد \$6,254، وكذلك حالة مدينة Brazzaville بالكونغو حيث يبلغ نصيب الفرد \$1.6. يتضح مما سبق أن المدن الأفريقية محدودة الميزانيات. يتناقض حجم الميزانيات الحكومية بشدة مع عدد مستشاري الحكومة المحلية المنتخبين؛ فكلما انخفضت ميزانية المدينة، كلما ازداد عدد مستشاريها، ولذا تتعاضد الحاجة إلى كيفية إدارة شؤون المدينة محل البحث وكيفية حكمها.

4.3- الآثار، والرموز الحضرية، والمعالم

تتطلب إحدى نقاط المسح أن يساعد المشاركين في البرنامج في تحديد الأثر وأبرز معالم المدينة التي ينتمون إليها وما إذا كانت تدخل ضمن وقف كنسي من عدمه، وتعيين اسم المعلم كلما أمكن ذلك، وتاريخ إنشائه، والوظائف والاستخدامات التي يقدمها حالياً. ويجدر بنا أن نذكر أنه ضمن برنامج CIMES يمكن فهم مصطلح معالم المدينة بصورته العامة، فمعالم المدينة يمكن أن تضم بجانب الأعمال التراثية أعمالاً أخرى لها أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية، ويمكن أن تضم أيضاً ساحات للعمل العام وحدائق عامة أصبحت بناء على شكلها المميز، أو طبيعتها النادرة أو اعتزاز عامة الشعب بها من الرموز الحضرية أو المعالم الحضرية الهامة.

الشكل 11 - تصنيف لآثار ومعالم المدينة- التابعة لبرنامج CIMES



Source: CIMES programme survey.

المصدر: المسح الذي أجراه برنامج CIMES

يضم هذا القسم الذي يعتبر من الأقسام الفريدة في موضوعيتها عدد كبير من الأمثلة (403 مثال ككل)، وقد بذلنا أقصى جهد لتقسيم تلك الأمثلة إلى 9 مجموعات مختلفة وذلك كما هو واضح في الشكل 11.

يظهر من إجابات المشاركين في البرنامج أن أبرز المعالم التي تميز مدنهم لا تخرج عن كونها مبان أو معالم تحولت إلى آثار حضرية بناء على قيمتها التاريخية أو الفنية (ويضم هذا القسم أماكن للعبادة، مبان شهيرة لها طابع حضاري، بقايا مبان أثرية قديمة، ومجموعات من الحفريات الأثرية الخ). وتقف مجموعة أخرى على نفس القدر من الأهمية وهي المجموعة التي تضم المرافق الحضرية، ولبعضها أهمية تاريخية كبرى (مثل الأسواق القديمة، والبورصات، والمستشفيات، والمسارح، الخ). أما بالنسبة لاستغلال تلك الأماكن ومعناها، فقد أصبحت مجرد مزارات للعامة بغض النظر عن تاريخ إنشائها أو قيمتها الفنية. وغالبا ما نجد إشادة بجمال المراكز الحكومية ومقار الجهاز الإداري وذلك بغض النظر عن القيمة التاريخية أو المعمارية للمبنى الذي تشغله تلك الأجهزة.

ربما تشكل القيمة التاريخية الفنية للمكان أو معناه أو رمزية استخداماته المتغير الذي يساهم بقوة في جعل مكان ما من المعالم المهمة. وتتكرر الإشارة باستمرار أيضا إلى عناصر أخرى مميزة للطبيعة الحضرية، ويدخل ضمن ذلك الكباري، وأعمال النحت، وعناصر أخرى مميزة للبيئة العامة.

لقد تلقينا الكثير من ردود الأفعال بشأن هذا الموضوع، وتتنوع تلك ما بين الوثيقة التي تعتبر أن مدينة Santiago de Cuba بأسرها أثر من الآثار التاريخية، إلى الوثيقة التي تصف مدينة Suriapet بالهند بأنها لا تملك أي آثار هامة. ويوجد فيما بينهما الكثير من المواقف التي تعكس البيئة التاريخية والثقافية لكل مدينة على حدة. وقد وجد المشاركين في البرنامج والخبراء أن مدن أمريكا اللاتينية تميل إلى تمجيد كل ما هو حديث من المباني والمعالم: مثل المباني السكنية (الفيلات، والبيوت الريفية) والأماكن العامة المفتوحة (الحدائق والميادين)

الخ. ونجد أيضا أن المثال الصيني يمتاز بالغرابة، فالمدن الصينية تميل إلى إبراز المعالم والمباني الحديثة التي تعطي المدينة الطابع المعاصر، ولذا فإن أهم معالم مدينة Hefei يتمثل في برج الاتصالات ومحطة السكة الحديد الجديدة.

يمكن ملاحظة نفس الفكرة في بعض المدن الأوروبية: فجانبا إشارتهم إلى المعالم التاريخية والأماكن التراثية (مثل الكنائس، والكاتدرائيات، والقصور، والمراكز التاريخية، الخ)، نجد ذكر لبعض المرافق المتخصصة مثل المكتبات، ومراكز الاجتماعات، ومحطات السكك الحديدية الجديدة، الخ).

الآثار والعناصر ذات الأهمية التاريخية والفنية:

تلقي معظم الحالات المذكورة في هذا القسم (182 حالة، تمثل 45%) بالضوء على أعمال تجسد التصور التقليدي المعروف للآثار التاريخي: مثل قطعة من الأثاث الحضري ألصق بها المجتمع قيمة ثقافية أو تاريخية معينة، وتعيد إلى الناس ذاكرة الماضي الجميل أو توافق ذكرى تاريخية معينة. وترتبط معظم هذه الأعمال بمبان هي في أصلها أماكن للعبادة (كاتدرائيات، وكنائس، وجوامع، ومعابد، الخ)، أو أعمال كبرى مثل القصور والمباني الشهيرة، أو مبان دفاعية (ويدخل ضمن ذلك حوائط الصد، والتحصينات، والقلاع، الخ)، أو نصب تذكارية مثل (القبور، والأضرحة، وأعمال النحت التذكارية، الخ)، أو بقايا المباني الأثرية أو مواقع الحفريات الأثرية.

يجدر بنا أن نذكر في هذا المقام المباني والمساحات المخصصة للعبادة، فيوجد حوالي 92 معلم ديني مهم من بين الإجابات (403) التي تلقيناها، وتبلغ نسبتهم حوالي 23% من المجموع الكلي. وقد ورد ذكر تلك الأماكن على اعتبار أنها من المرجعيات الهامة في المدن التي شملها البرنامج بالمسح، وقد كانت تعتبر في بعض الأحوال المعلم الرئيسي للمدينة. وقد حافظت معظم أماكن العبادة المذكورة على وظيفتها الأساسية.

لقد حظيت مجموعة أخرى باهتمام كبير من جانب المشاركين ألا وهي مجموعة المباني الحضارية الشهيرة وتمثلت في بعض القصور القديمة، وقصور الإقطاعيين، أو منازل التجار. وتشكل معظم المباني الحضارية الشهيرة والمباني ذات الأهمية التاريخية أو الفنية جزء لا يتجزأ من تراث المدينة الحضري. ولذا لا يجدر بنا المحافظة على تلك الأماكن وصيانتها وإبقائها في حالة جيدة فحسب، بل يجب علينا أيضا التأكد من بقائها شامخة كمعلم هام أو كمكان يمكن استخدامه ومن ثم فهم قيمته أو كلاهما. وغالبا يشغل هذه المباني مجموعة من المؤسسات الثقافية أو الإدارية التي تقدم خدمات للمجتمع.

- المراكز التاريخية، المناطق الشهيرة برمز أو بشعار، والمناطق المظلة على البحر: لقد وجدنا في بعض عمليات المسح التي أجريت أن مفهوم الأثر أو عنصر التراث يمتد ليشمل مناطق أو مجموعة من المباني ذات الأهمية التاريخية. ونلاحظ أن المراكز التاريخية غالبا ما تتمتع بالشهرة داخل المدن وتعتبر من ضمن المناطق التي يجب الحفاظ عليها نظرا لقيمتها التاريخية أو التراثية أو الثقافية بالنسبة للمدينة التي تحتضنها. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في القسم الخاص بالمشروعات الحضارية.

تدخل المنتزهات العامة والميادين والحدائق ومسارات الطرق التي تحظى بأهمية خاصة ضمن المجموعة التي ذكرناها آنفا. ويتمتع بعض منها بلا منازع بقيمة تاريخية فنية عظيمة، إلا أن معظمها تأتي أهميته من كونه مرفق عام يخدم فئات عدة من المجتمع. وقد اندهشنا من كم الوثائق التي تلقيناها بشأن مجموعة من المناطق المفتوحة في مدن أمريكا اللاتينية، حيث يعتبر أهل هذه المدن تلك العناصر (التي يدخل ضمنها الميادين والمنتزهات والحدائق الخ) أنها جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي للمدينة. ووصلنا أيضا مجموعة من الوثائق بخصوص أماكن عامة مفتوحة أخرى (مثل مناطق المشاة، ومراكز الشراء، والشوارع.. الخ) التي يرتادها العامة ويلصقون بها قيمة اجتماعية خاصة.

تعتبر سواحل أو شواطئ المدن البحرية أو كلاهما، وتحديدًا الواجهات المائية بصفة عامة، من المناطق الشهيرة أو الهامة في المدينة. وتتحول هذه الواجهات الحضرية بمرور الوقت لتصبح واحدا من أهم الأشكال الحضرية الكلاسيكية للمدينة وأحد رموزها. ونجد بعض الأمثلة على ذلك في مدن مثل (القصور) بمصر، و(بيروت)

بلبنان، و(Volos) باليونان، و(Manta) بالأكوادور، و(Nador) بالمغرب، والمناطق الساحلية بمدينة لوزان بسويسرا، وشواطئ نهر (Guadalajara) بكولومبيا. ويرجع سحر مدينة A Coruna بأسبانيا إلى العديد من العناصر التي وردت في المسح والتي ترتبط مباشرة بالطبيعة البحرية للمكان.

- المرافق العامة وعناصر البنية التحتية الحضرية وبنية الخدمات:

تأتي المرافق العامة في الترتيب من حيث الأهمية بعد الآثار والمواقع التاريخية (ورد ذكرها 71 مرة: حوالي 17.6% من المجموع الكلي). فهي تحتل المكانة الثالثة والرابعة من حيث عدد مرات ذكرها بعد ذكر الآثار التاريخية الهامة والمباني الحكومية. وتنبع أهميتها من قيمتها التاريخية أو الفنية، إلا أن أهميتها في معظم الأحيان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخدمات التي تقدمها للمجتمع. وقد ورد ذكر المراكز التعليمية مرات عديدة وذلك باعتبارها واحدة من أهم المرافق العامة في جميع أنحاء العالم، وذلك بغض النظر عن ظروف المواطنين المعيشية أو السمات المميزة لهم. ونجد أيضاً أن الأسواق التجارية والمراكز الصحية تحظى بأهمية كبرى لدى سكان المدن. ويأتي ذكر المراكز التعليمية في أغلب الأحوال مقروناً بذكر العدد الكبير للجامعات التي غالباً ما تحتل مبان ذات أهمية تاريخية وفنية.

لقد ورد ذكر المتاحف أيضاً في معظم ملفات المدن والتي غالباً ما تستضيفها المباني الشهيرة سواء كانت تاريخية أم عصرية. وفي هذه الحالة ترتبط شهرة تلك المباني وقيمتها بأهمية الوثائق والمقتنيات التي تحويها بالإضافة إلى جمال المظهر الخارجي ومدى إقبال السائحين عليها.

ترتبط الأهمية التاريخية لعنصر معين، وما يستتبع ذلك من رمزية تتعلق باستخدامه، بالبنية التحتية والخدمات الحضرية. ولذا فإن محطات السكك الحديدية تعتبر من المعالم الحضرية الشهيرة التي تيسر الدخول والخروج من المدينة، ومن ثم ورد ذكرها كثيراً. ويمكن أن نطلق لفظ حديث على بعض هذه المحطات مثل محطة مدينة Hefei بالصين، بينما ينصف البعض الآخر بالقدم وله أهمية فنية ومعمارية كبرى مثل محطة Izmir بتركيا، وValencia بأسبانيا، وVolos باليونان، وPalmira بكولومبيا. وقد ورد ذكر لبعض محطات السكة الحديد في بعض المدن وذلك على الرغم من تخليها عن وظيفتها الأساسية مثل محطة Granada بنيجارجوا، وResistenica بالأرجنتين، وFranca بالبرازيل. وفي هذه الحالات يكون طابع استغلال هذه المحطات مرتبط بصورة أساسية بخدمة المجتمع.

- المباني الشهيرة المستخدمة في أغراض حكومية أو إدارية أو كلاهما:

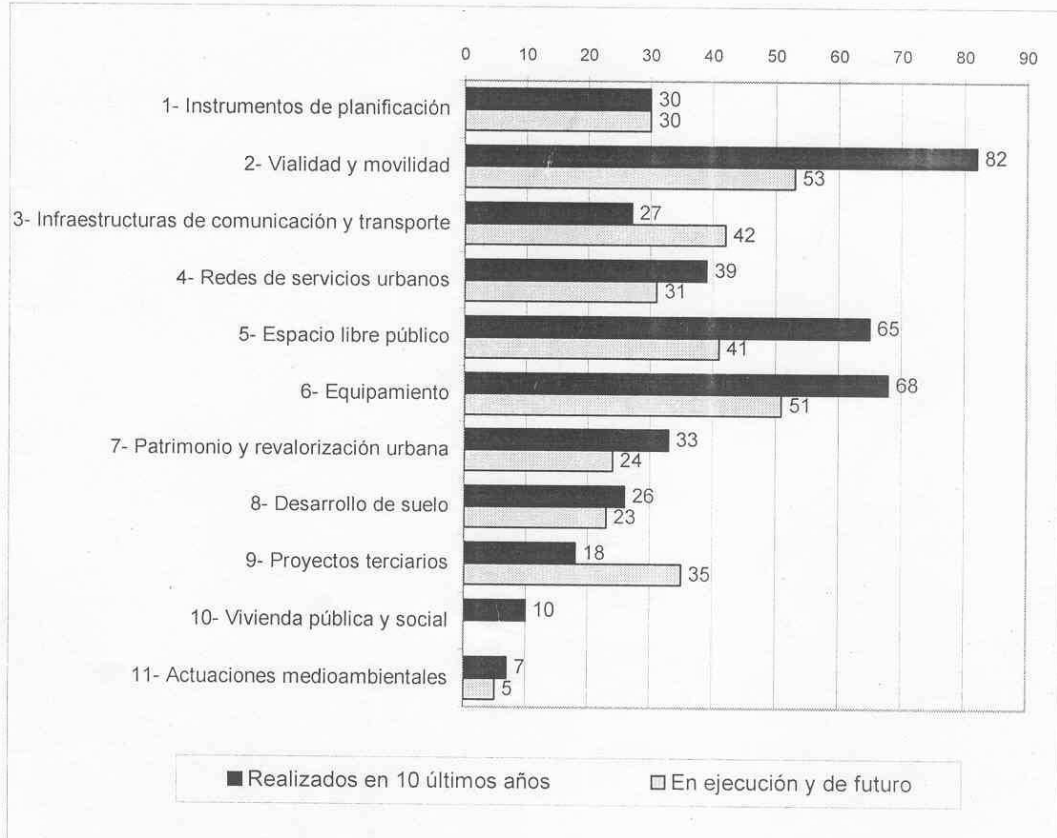
لقد ورد ذكر للمباني المستغلة كمبان حكومية أو إدارية في كثير من الملفات الخاصة بالمدن، وأعطى المشاركون بالبرنامج لها أهمية كبرى. وكما جاء في مستهل هذا القسم اقترن ذكر هذه المباني في الغالب بأهمية الوظائف التي تؤديها للمجتمع أكثر من اقترانه بقيمة المباني ذاتها، برغم أن كلا الأمرين ينطبق في حالات كثيرة. ويدخل ضمن هذه المجموعة مراكز الحكومة المحلية التي تسمى بالأقاب مثل: مركز الإدارة المحلية، والقاعة الرئيسية للمدينة أو البلدة، وقصر الحكم المحلي، ومقر الحكومة المحلية، ومقر إقامة المحافظ، وقاعة المجلس، والمجلس التشريعي، الخ.

4-4- المشروعات العمرانية الحضرية

لقد عمد القائمون على إجراء المسح إلى سؤال المشاركين في إحدى المراحل عن ذكر أهم المشاريع المنفذة في مدينتهم خلال فترة التسعينات، والتي يجري تنفيذها أو مخطط لتنفيذها في المستقبل القريب. وقد صنفنا الإجابات التي تلقيناها بشأن المشاريع إلى 11 نوع عام، بالإضافة إلى 55 نوع فرعي عملنا على تناوله بشيء من التفصيل. وقد حصرنا المجموع في 740 مشروع، منها 405 مشروع تم تنفيذه خلال العشر سنين الماضية، و335 مشروع يجري تنفيذها أو مخطط لتنفيذها في المستقبل القريب.

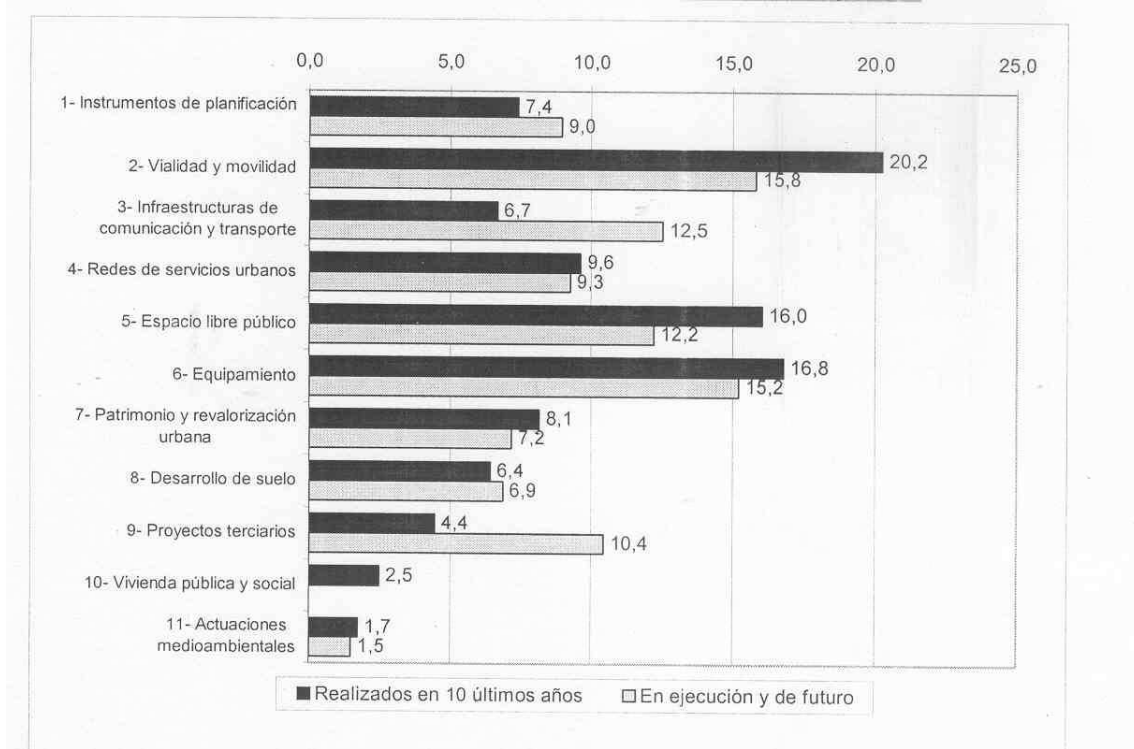
تعتبر المشروعات الخاصة بشبكات النقل والمواصلات والاتصالات من أهم المشروعات التي جاء ذكرها، وذلك كما هو واضح في الشكلين 12، و13، وتصل نسبتهم إلى 28% من جملة المشاريع. وعلى هذا يأتي عامل الربط على قمة أولويات المدن الحضرية، ويرجع ذلك إلى أهمية عنصر الربط بالنسبة للدور الوسيط الذي تقوم به تلك النوعية من المدن. وتأتي المرافق الحضرية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

الشكل 12- تصنيف المشروعات تبعا لنوعيتها (أعداد مطلقة)



تظهر الفروق بين السياقات المختلفة في هذا القسم بصورة واضحة؛ ففي حالة المدن الوسيطة بالبلاد الأقل تقدماً، ترجع أهمية المشروعات إلى تحسينها الأوضاع المعيشية للسكان (تحسين أوضاع المناطق المهمشة والمحرومة حتى من وجود صرف صحي سليم). ويدخل ضمن ذلك إنشاء شبكات للصرف الصحي، وبناء شبكات الكهرباء والمياه، وإرساء قواعد المرافق العامة الأساسية (مثل إنشاء المدارس، والمراكز الصحية، وأسواق الجملة،... الخ). وتسعى هذه المدن إلى اتخاذ إجراءات بشأن مواجهة ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تواجه معظمهم وذلك عن طريق تعمير مناطق جديدة وبناء مساكن جديدة. الخ، وعن طريق إطلاق برامج جديدة لتنظيم النسل.

الشكل 13- تقسيم المشروعات إلى أنواع مختلفة تبعا لاكمالها ونسبة كل نوع على حدة



تعنى المشروعات الخاصة بالمدن الوسيطة الواقعة في البلاد الأكثر تقدما بتقديم نوعية من الخدمات التي يمكن وصفها بأنها أكثر تخصصية (مثل إنشاء قاعات عامة للاستماع، وإنشاء المسارح، والمتاحف المتخصصة، الخ)، وتهدف غالبا إلى توفير حياة أكثر رفاهية لمواطنيها وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات لتحسين البنية التحتية البيئية (مشاريع معالجة المخلفات، ومشاريع معالجة المياه)، وتطبيق مشاريع أخرى تتعلق بتحسين الصورة الخارجية والتصور الخاص بالمدينة (مثل إنشاء قاعات للاجتماع، ومطارات، ومراكز تكنولوجية، ومراكز للاتصالات، الخ). ونلاحظ وجود المشروعات الحضرية المرتبطة بارتفاع معدل النمو والتوسع فقط في المدن الوسيطة التي تقع ضمن حدود مدن أكبر، أو في المدن الوسيطة التي شهدت نموا سريعا وتوسعات في السنوات الأخيرة.

- المدن المرتبطة

تحظى المشروعات الخاصة بإدارة الطرق ومشروعات النقل بأهمية خاصة في قطاع المشروعات التي جري تنفيذها وتلك المخطط لتنفيذها في المستقبل. وقد كان لمشروعات تحسين الطرق الحضرية الموجودة أهمية كبيرة وسط المشروعات التي جري تنفيذها في السنوات الأخيرة. ويدخل ضمن ذلك تجديد الطبقة السطحية للطرق ومد شبكات الطرق، وإنشاء الطرق الدائرية، الخ، وإنشاء مسارات مرورية جديدة أو تحسينها بحيث يتحول معظمها إلى طرق سريعة ومخارج فرعية، وكذلك تطوير مناطق المشاة. وفي حالة المشروعات المزمع تنفيذها في المستقبل تتكرر نفس الموضوعات ولكن بأولويات مختلفة. فبمجرد التغلب على العيوب الداخلية، تبدأ المدينة في

النظر فيما وراء حدودها وتشرع في تبني مزيد من المشروعات التي تحقق قدر أكبر من الربط البيئي الإقليمي، وذلك بدلا من التركيز على المشروعات الهادفة إلى تيسير حركة النقل الداخلي وزيادتها فقط.

يأتي ذكر قضايا الربط والمواصلات ضمن سياق خريطة البنية التحتية لشبكة المواصلات والاتصالات، ويصل عدد تلك المشروعات إلى 69 مشروع في المجمع. ونجد في حالة المشروعات التي جرى تنفيذها أن الأولوية الأولى كانت لتحسين شبكات النقل والمواصلات العامة (توفير أتوبيسات، وإنشاء مترو الأنفاق، وتوفير مزيد من عربات الترام، الخ)، وإنشاء بنية تحتية خاصة بقطاع الاتصالات الإقليمية وقطاع المواصلات (إنشاء مطارات، وموانئ، وسكك حديدية). وقد كانت تلك الشبكات والإنشاءات هي اللبنة الأولى للمشروعات المزمع تنفيذها في المستقبل، وذلك بالإضافة إلى الموانئ، ومراكز النقل، والمحطات، ونقاط التبادل التجاري. ويوجد في الواقع حوالي 42 مقترح بإقامة مشروعات في المستقبل خاصة بقطاع النقل والاتصالات، وهو ما يفوق عدد المشروعات التي تم تنفيذها بالفعل. وتبدي المدن الوسيطة اهتماما كبيرا بتحسين خطوط الربط مع الأقاليم التابعة لها وذلك عن طريق تحسين البنية التحتية الخاصة بقطاع المواصلات والاتصالات، ومن ثم تعزيز الدور الذي يقومون به كمراكز لحركة النقل.

يظهر الاهتمام بتنظيم تدفق حركة المرور وتحقيق السيولة المرورية في عدد كبير من المشروعات وذلك عن طريق تعزيز شبكة النقل العام والنقل الجماعي، ووضع خطط لتيسير حركة المشاة، وتنظيم حركة الدراجات البخارية أو إنشاء حارات خاصة براكبي الدراجات أو كلاهما.

-المدن التي تتمتع بمرافق جيدة التجهيز

أ- المرافق الحضرية

تزويد المدن بالمرافق الحضرية هو أحد الأهداف الرئيسية للمشروعات التي أوصى بها المشاركين من المدن الوسيطة، وقد وصل عدد المقترحات إلى 119 مقترح وهذا يمثل حوالي 16.1% من المجموع الكلي. ومما يثير الدهشة أن العدد الأكبر من المقترحات قد جاء بشأن المرافق التي تنسم بالتخصص مثل (المتاحف، ومراكز عرض المقتنيات التاريخية، وقاعات الاستماع، الخ)، وكذلك بشأن المراكز الثقافية والرياضية. وقد كان هذا الاتجاه لافتا للانتباه بشكل أكبر في حالة المشروعات المزمع تنفيذها في المستقبل. فمثلا عندما نتحدث عن المراكز التعليمية والمرافق الصحية، فإننا بذلك نقصد الجامعات التي تقدم نوعية راقية من التعليم، والمكتبات الإقليمية، والمستشفيات العامة، والمستشفيات العامة التي تحصى أحياء بعينها والمستشفيات الإقليمية.. الخ، أو نقصد مشروعات أخرى تنسم بمزيد من التخصصية مثل إنشاء مستشفيات للأطفال ومستشفيات أخرى خاصة بصحة الأم... الخ. وهذا الخط الفاصل يقودنا بالتأكيد للحديث عن الدور الذي تلعبه المدن الوسيطة داخل المناطق التابعة لها، وهو يتجسد في دورها كمركز للخدمات ونقطة لتوفير المرافق الحضرية المتخصصة لقطاع عريض من السكان يمتد إلى ما وراء حدودها. وهذا يدل على أنها مدن تفخر بالمكانة التي حققتها وبالصورة التي تظهر عليها، وتعتز أيضا بما حقته من إنجازات ثقافية بالداخل. وينضح ذلك بصورة أكبر عند الحديث عن المشروعات التي تنوي تلك المدن تنفيذها بالمستقبل، فكل المشروعات المذكورة تقريبا تشير إلى توفير مزيد من المرافق المتخصصة.

ب- المساحات الحضرية المفتوحة

إن توفير مساحات مفتوحة في المناطق الحضرية يعد من أولويات المدن الوسيطة، فقد تم تنفيذ حوالي 106 مشروع بهدف تحقيق ذلك الغرض، ويمثل ذلك نسبة 14.3% من العدد الكلي للمشروعات. فتنويع الميادين والحدائق وبعث روح الانتعاش فيها أو إنشاء أخرى جديدة كانت من الأهداف العامة لكثير من المشروعات المطروحة في السنوات الأخيرة، ويجري تنفيذ ذلك بحماس شديد. وتختلف السمات المميزة لهذه المشروعات بصورة كبيرة، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في مخاطبة حاجة الإنسان إلى خلق مساحات مفتوحة تصلح لممارسة العديد من الأنشطة، فهي تعتبر أماكن للترويح عن النفس وعقد المسابقات والألعاب، وتصلح أيضا كمكان لعرض المسرحيات أو إقامة العروض العامة أو كلاهما. وقد انهمرت أيضا العديد من الاقتراحات بشأن

إنشاء حدائق جديدة ومساحات خضراء مفتوحة في أنحاء المدن والعمل على تطويرها وإنعاشها. وقد جاءت بعض المشروعات باستجابات طموحة وواسعة المدى لحاجة الإنسان إلى وجود مساحات عامة مفتوحة. وقد كانت المدن الأسبانية هي أبرز مثال على ذلك، فهي تضم سلسلة من الحدائق على طول ضفاف نهر Ebro في مدينة Zaragoza الأسبانية، وسلسلة حدائق Turia في مدينة Valencia.

لقد كان تطوير **الواجهات والمسطحات المائية** هو أحد الأهداف الخاصة بعدد كبير من المشروعات. وتذهب هذه المشروعات إلى ما هو أبعد من مجرد **تنظيم مسارات الأنهار** أو توفير الحماية اللازمة ضد مخاطر الفيضانات. فهذه المشروعات تهدف إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، إلى استعادة هذه المناطق وضمها إلى المساحات الحضرية وتضمينها داخل بنية المدينة والحياة اليومية لها بحيث تصبح من الأماكن العامة التي يرتادها الجميع. ولذا فإنه من الطبيعي أن نجد بالإضافة إلى إجراءات الحماية والتنظيم، إجراءات أخرى تخص **معالجة المياه**، وتطوير الرقعة الزراعية الواقعة على ضفاف الأنهار أو على طول السواحل بهدف تحويل تلك البقاع إلى **مناطق عامة مفتوحة**.

ج- شبكات الخدمات الحضرية

تتفقد الخصائص المميزة لشبكات عمل الخدمات الحضرية ومستوى التغطية الخاص بها كمؤشر قوي على نوعية الحياة الحضرية التي توفرها المدينة لمواطنيها. تشير معظم المشروعات الواردة في هذا القسم (عددها حوالي 70 مشروعا) إلى تطوير **عمل شبكات الصرف الصحي**، ويحاول برنامج CIMES الوصول إلى نقاط الضعف في تلك الشبكات والعمل على تلافيها. وقد ورد أيضا ضمن هذه المشروعات ذكر لموضوع **معالجة مياه الصرف الصحي** ولكن بدرجة أقل من الموضوعات الأخرى. وفي حالة المدن الواقعة في البلاد الأقل تقدما، تشير هذه المشروعات إلى معالجة اعتبارات رئيسية مثل بناء أنظمة للصرف الصحي أو إنشاء بالوعات لشطف مياه الأمطار في المناطق الحضرية، أما في حالة المدن الواقعة ضمن بلاد العالم المتقدم نجد أن المشروعات المذكورة تنجس مثلا إلى تطوير المصانع الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي وتوسيع نطاق عملها الخ.

- المدن وما تتقدم به من **خطط** ومشروعات

أ- التخطيط الحضري والإدارة

لقد ورد ضمن الأوراق الخاصة بتلك المشروعات وثائق خاصة بإعمال طرق التخطيط الحضري التقليدية (مثل **التخطيط الطبيعي ومخططات استغلال الأرض**)، إلا أن هذا القسم يحتوي على باقة أكثر تنوعا من المستندات والوثائق. فمن ناحية نجد اتجاها يدعم فكرة استخدام الوسائل التقليدية على النطاق المحلي (مثل إنشاء **سجلات للملكية، وعمل مسودات للخطط العامة وخطط التنمية والخطط الرئيسية**)، ويعزز كذلك فكرة اللجوء إلى الوثائق التقليدية في مجال استصلاح الأراضي وتنفيذ خطط الإصلاح الحضري. ويتوازى معه اتجاه آخر يدعو إلى الرجوع إلى الوثائق الخاصة **بالتخطيط الاقتصادي: خطط التنمية المتكاملة والخطط الأخرى التي تخص قطاعا بعينه ووثائق التخطيط الاستراتيجي**. ويمكن وضع تلك المشروعات ضمن خطة المشروعات المستقبلية التي لا تخص المدن الكبرى فحسب، بل تخص مجموعة كبيرة من المدن (مثل Ambato and Manta, Ecuador; San Miguel de Tucuman and Trelew, Argentina). ويوجد إشارات أقل إلى مشاريع خاصة بإدارة **مشروعات التخطيط الحضري والتحكم فيها**، مثل المشروع الخاص بتطبيق أنظمة المعلومات الجغرافية في Asuncion في باراجواي، و Sabadell في أسبانيا.

تتبع **المشروعات الخاصة بتخطيط القطاعات** وتنظيم مناطق بعينها دورا رئيسيا في خطط التطوير الحضري للمدن الوسيطة: مثل المشروعات الخاصة بخطط النقل، و **خطط شبكات الصرف الصحي**، والخطط الخاصة بتطوير الحواف الساحلية، وخطط الإصلاح الهيكلي للمناطق المجاورة، وخطط الإصلاح والتطوير بالمناطق المركزية. وقد ورد ذكر لعمليات إصلاح **المناطق التاريخية والمناطق المركزية** وتطويرها ليس في القسم الخاص بالتخطيط فحسب (6 وثائق)، بل أيضا في الوثائق الخاصة **بمشروعات الحفاظ على التراث** في المناطق المدمجة سلفا (يصل عددها إلى 26 مشروعا). وترتكز هذه الأعمال على إعادة تأهيل **الأوقاف والرموز التراثية** الخاصة بالمناطق المركزية وإحياء وظيفتها الأساسية، وترتكز أيضا على جعل هذه المدن أكثر فاعلية من المناحي الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تغيير وجه المساحات الحضرية المفتوحة اتجهت كثير من الأعمال في السنوات الأخيرة ناحية إصلاح أجزاء من المناطق الحضرية المدمجة سلفا والواقعة في المدن الوسيطة وتحسينها. وتهدف جل المشروعات إلى تطوير المساحات العامة المفتوحة وعناصر التراث في هذه المدن، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لمواطنيها، ويتمثل ذلك في العمل على رفع مستوى المرافق العامة ومستوى الخدمات المقدمة في المناطق المحيطة والمناطق المهمشة، وكذلك بث روح الفاعلية والنشاط في المناطق المركزية وتطويرها.

لقد نال موضوع تطوير المناطق التاريخية اهتماما كبيرا في كافة المشروعات، فقد وردت خطط ومشروعات بشأن الحفاظ على المناطق التاريخية وذلك في مدن مثل Quetzaltenango بنيكارجوا، ومدينة Pune/Poona بالهند. ووردت مشروعات أخرى بشأن دفع عجلة النشاط الاجتماعي والاقتصادي في مدن مثل Vic بأسبانيا، و Larissa باليونان، و Porto Alegre بالبرازيل، و Caxias do sul بالبرازيل، و Holguin بكوبا. وجاء ذكر لمشروعات أخرى تعنى بخطط الإصلاح والتحسين والتعمير في مدن مثل La Plata بالأرجنتين، وبيروت بلبنان، و Chambéry بفرنسا، و Valencia بأسبانيا، و Mexicali بالمكسيك، و Franca بالبرازيل. وورد ذكر لخطط متكاملة في مدن مثل Buga بكولومبيا، و Lleida بأسبانيا. وتهدف هذه المقترحات إلى إحداث تطورات أبعد بكثير من مجرد إنعاش المناطق التاريخية أو إجراء عمليات إصلاح حضري بها، فهي تتضمن اتجاهات ترمي إلى إعادة تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي بصورة شاملة.

تركز هذه المشروعات الإصلاحية أيضا على تحسين ظروف الأحياء السكنية، ويدخل ضمن هذا توفير الخدمات، وإنشاء المرافق العامة، وتطوير البنية الأساسية وذلك كما حدث في مشروع تطوير الأحياء العشوائية بمدينة Pune بالهند، بالإضافة إلى تطوير المناطق العامة. وتهدف بعض المشروعات إلى إجراء تطورات في مناطق الدرجة الثالثة (مناطق لها مركزية وظيفية) مثل ما حدث في حالة إحياء المناطق والمحاور التجارية في مدينتي Holguin and Trinidad في كوبا، وتطوير المراكز الحضرية الفرعية والمناطق المركزية المجاورة كما حدث في مدينة La Plata بالأرجنتين، و Porto Alegre بالبرازيل.

لقد ظهر اهتمام واضح بشأن إحياء المناطق العمرانية الحضرية غير المستغلة والعمل على تكاملها، ويدخل ضمن هذه المناطق كل المساحات غير المستخدمة، والمرافق والبنيات التحتية المهملة الخ. وتهدف تلك المشروعات إلى إحياء المناطق الصناعية القديمة، وخطوط السكك الحديدية ومعسكرات الجيش القديمة وتغيير وظيفة تلك الأماكن وتحويلها إلى مراكز لتقديم الخدمات العامة. وتظهر أمثلة على مثل هذه المبادرات في تحويل المصنع القديم لإنتاج (Balcells) بمدينة Manresa بأسبانيا إلى مركز تعليمي، وتحويل محطة السكك الحديدية بمدينة Neuquen بالأرجنتين إلى مركز ثقافي، وتحويل المنطقة الصناعية القديمة بمدينة El Sucre بأسبانيا إلى منطقة مركزية جديدة.

ج- استصلاح الأراضي والإسكان والأنشطة

لقد ورد ذكر مشروعات الإسكان الاجتماعي بصورة طيفية في الإجابات الخاصة بالمسح. فتلك المشروعات ترتبط بصورة كبيرة بالمدن التي شهدت نموا سريعا في السنوات الأخيرة والتي بالتالي تتعاطم حاجتها إلى وجود مساكن جديدة. وهذا لا يعني بالمرّة أن قضية الإسكان من القضايا الهامشية بالنسبة لتلك المدن، ولكن يجب النظر إلى مفهوم الإسكان باعتباره يدخل ضمن نطاق آخر يختلف جذريا عن نطاق المشروعات الحضرية. وقد وردت في الحقيقة اقتراحات عديدة بشأن مشروعات تعنى بإعداد الأراضي واستصلاحها واستغلالها في الأغراض السكنية.

تولي المدن الوسيطة اهتماما كبيرا إلى عملية استصلاح الأراضي وتطويرها بغرض تفعيل الأنشطة الاقتصادية. وتوضح مستندات البرنامج أن المدن الديناميكية تعنى بمشروعات تطوير الأراضي لأغراض صناعية، ومشروعات تطوير شبكات النقل وتنشيط التبادل التجاري. وظهر اهتمام أيضا بالأنشطة التقليدية الخاصة بالقطاعات المهمشة نسبيا، وبتطوير وظائف واستخدامات جديدة تلائم اقتصاديات السوق الجديدة. وتركز المشروعات العمرانية الجديدة على تطوير بعض المرافق مثل المراكز التجارية، والأسواق التجارية العملاقة، والفنادق، والمتنزهات التي تضم أسواق لعرض المنتجات التجارية، والمراكز الخاصة برجال الأعمال، ومراكز

عقد الاجتماعات، ومناطق التكنولوجيا الحديثة، والمراكز الخاصة بممارسة أنشطة الاقتصاد الحر الجديد الخ. ويأتي على قمة هذه المشروعات تلك الخاصة بتطوير الأنشطة التجارية وتطوير الفنادق، أما مشروعات تطوير المراكز الخاصة برجال الأعمال، ومراكز الاجتماعات، ومناطق التكنولوجيا، ومناطق التمركز الجديدة الخ فتأتي في المرتبة الثانية. فالمشروعات الأخيرة تحظى باهتمام أكبر في المدن الأوروبية (بغض النظر عن حجم هذه المدن) ولدى المدن الكبيرة التي تتمتع بمكانة دولية معينة وذلك بغض النظر عن ظروفها الداخلية (مثل مدينة تونس بتونس، وبيروت بلبنان، و Porto Alegre بالبرازيل، و Santiago de los Caballeros بجمهورية الدومينيكان).

تدخل السياحة ضمن الموارد الاقتصادية الهامة للمدن الوسيطة، وذلك بغض النظر عن الظروف الداخلية للمدن. وتعددت الاقتراحات ما بين تشييد فنادق بمراقفها في مدن مثل Sikasso بمالي، وإنشاء متنزهات خاصة بالمشروعات السياحية مثل مشروع مدينة Ciudad Real and Valencia بأسبانيا، وصولاً إلى مشروعات التنمية السياحية المتكاملة في مدن مثل مدينة القصير السياحية بمصر، ومشروع مدينة Granada بنيكاراجوا. وتعد المشروعات المرتبطة بقطاع السياحة ضمن مشروعات المستقبل.

4- مستقبل البرنامج

لقد دخل البرنامج الآن في مرحلته الثالثة، وسيتم مناقشة رؤى البرنامج الخاصة في اجتماع الاتحاد الدولي للمعماريين والذي يعقد في استانبول في صيف 2005. وقد قادتنا الخبرة التي اكتسبناها خلال السنوات الماضية إلى التركيز على معالجة الموضوعات الحيوية الملموسة.

لقد تمكنا بفضل تبادل المعلومات والوثائق مع المدن الأخرى الموجودة ضمن شبكة العمل من اكتشاف خبرات أخرى لم تأخذ حظها الكافي من الاهتمام ومبادرات شيقة وخلاقة، وذلك فيما يتعلق بسياسة التخطيط الحضري.

وتتضمن الأمثلة المطروحة مدن مثل: Resistencia بالأرجنتين، و l'Atelier d'urbanisme of Perpignan بفرنسا.

يجدر بنا إلقاء الضوء على العمل الذي تم في هذه المدن بالإضافة إلى دراسة الممارسات الجيدة الخاصة به وتحليلها. وقد طرحنا بعد دراسة وافية لبرنامج المدن الوسيطة وحركة التخطيط العمراني في العالم اقتراحاً يتعلق بوضع ملخص وافي تشارك فيه كافة الجهات المعنية وذلك بشأن الممارسات الجيدة الخاصة بملف السياسة الحضرية في المدن الوسيطة. ويعمل مجلس إدارة البرنامج على تحليل هذه الممارسات ثم انتقاء بعضها ونشره على الملأ.

تركز المرحلة الثالثة للبرنامج على تعزيز مراحل العمل الأولى في بعض المشروعات التي لفتت الانتباه لسبب أو لآخر ودعمها: مثل المشاريع الخاصة بتطوير الأسواق، والبورصات القديمة، والمساحات العامة المفتوحة، وأماكن العبادة.

- BELLET, C.; LLOP, J. Ma. (1999a), "Les citutats intermies I el process d'urbanitzacio mundial. Programa UIA-CIMES", en *Transversal*, num.9, pp.66-70, Lleida.
- BELLET, C.; LLOP, J. Ma. (1999b), *Ciudades intermedias y urbanizacion mundial*, Ajuntament de Lleida- UIA-UNESCO, Lleida.
- BELLET, C.; LLOP, J. Ma. (2000), *Ciudades intermedias. Urbanizacion y sostenibilidad*, pages ed., Lleida.
- BELLET, C.; LLOP, J. Ma. (2003), *Ciudades intermedias. Perfiles y pautas. Segunda fase del programa Ciudades intermedias y urbanizacion mundial*, ed. Milenio, Lleida.
- BOLAY, J.C; RABINOVICH, A. (2003), "Villes intermediares en Amerique Latine. Risques et potentials pour un developpement urbain coherent", en CHARBONNEAU, F.; LEWIS, P.;
- MANZAGOL, P. (2003), *Villes moyennes et mondialisation. Renouveau de l'analyse et des strategies*, Montreal, Trames-Univ. de Montreal pp. 200-215.
- BOLAY, J.C; RABINOVICH, A.; CABANNES, Y.; CARRION, A. (2003), *Intermediacion urbana: ciudades de America Latina en su entorno*, PGU/ALC, Quito.
- BRUNET, R. (2000) "Des villes comme Lleida. Place et perspectives des villes moyennes en Europe", en BELLET, C.; LLOP, J. Ma (2000), *Ciudades intermedias. Urbanizacion y sostenibilidad*, Pages ed., Lleida, pp. 109-124.
- CAPEL, H. (2002), *La morfologia de las ciudades*, Tomo1: Sociedad, cultura y paisaje urbano, Serbal ed., Barcelona.
- DEMATTEIS, G. (1991), "Sistemi locali nucleari e sistemi a rete: un contributo geografico all'interpretazione delle dinamiche urbane", en BERTUGLIA, C.S; LA BELLA, A. (ED) (1991), *I sistemi urbani. Vol. 1: Le teorie, il sistema e le reti*, Franco Angeli, Milano.
- GANAU, J.; VILAGRASA, J. (2003), "Ciudades medias en Espana: Posicion en la red urbana y procesos urbanos recientes", pp. 37-72, en CAPEL, H. (2003), *Ciudades, arquitectura y espacio urbano*, instituto Cjamar, Almeria.
- GASPAR, J. (COORD) (1998), *Cidades medias. Imagem, quotidiano e novas urbanidades. Relatorio final*, CEG-Fundacao da Universidades de Lisboa (ejemplar policopiado), Lisboa.
- GAULT, M. (1989), *Villas intermediaries, pour l'Europe?*, Syros Alternatives, Paris.
- Gral/CREDAL (1994), "Villes intermediaries, vitalite economique et acteurs soviaux", en *Problemes d'Amerique Latine*, num.14, Paris, La documentation francaise.
- HARDOY, J.E.; SATTERTHWAITE, D. (ed) (1989), *Small and intermediate centers. Their role in national and regional development in the third world*, Hodder and Stoughton, London.
- LYNCH, K. (1954), "The form of cities", en *Scientific American*, num. 190, vol.4.

- NEL.LO, O. (2000) "Ciudades intensas. Reflexiones sobre el papel de las ciudades de la segunda corona metropolitana en la articulacion del area urbana de Barcelona", en BELLET, C.;
- LLOP, J.Ma (2000) Ciudades intermedias. Urbanizacion y sostenibilidad, Pages ed., Lleida, pp.225-243.
- PAQUOT, T. (dir) (1996), Le monde des villes, panorama urbain de la planete, Ed. Complexe, Paris.
- TRICART, J. (1954), "L'habitat urbain", en Cours de geographie humaine, Paris, Complexe.
- UNCHS HABITAT (2001), Cities in a globalizing world. Global report on human settlements, Earthscan publications Ltd., London.
- UNITED NATIONS (1997), Urbanization prospects: The 1996 revision, United Nations.
- UNITED NATIONS (2002), Urbanization prospects: The 2001 revision, United Nations.